جامعـــــة محمـــــد خيضـــــر – بسكـــرة
كليـــــة الحقـــــوق والعلـــوم السياسيـــة
قســم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جدلية الأمن والتنمية في الجزائر
2014 – 1990

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:
ساعد عبد الله

إشراف الدكتور :
مدوني علي

لجنة المناقشة

رئيـــــــــسا	
مشرفا ومقررا	
عضوا مناقشا	
عضوا مناقشا	

السنة الجامعية : 2014/2013

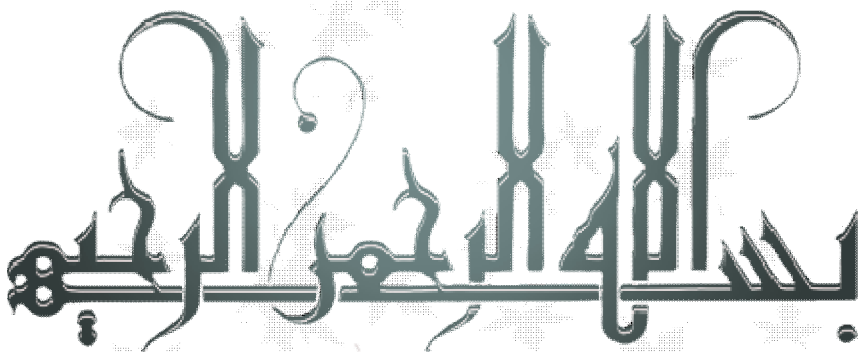
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله على آله وله الشكر أن وفقني لما فيه الخير والصلاح فسدد خطايا فله الحمد في الدنيا والآخرة

على الأصل نمضي والأصل يجبرنا أن نشكر مستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة وهكذا أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ "مدوني علي" على إشرافه ومتابعته لهذا العمل وعلى نصائحه وتوجهاته القيمة التي لم تنقضي ولو للحظة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام الذين درسوني في السنوات السابقة وفي مقدمتهم الأستاذة الكريمة حنان عبد الرزاق التي كانت عونا لي بنصائحها وتواضعها الدائم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتكرمهم وقبولهم مناقشة هذا البحث والتي سألتزم بكل توجيهاتها العلمية منها والموضوعية.

وفي الأخير إذا كانت هناك هفوات أو غلطات سواء في المضمون أو التعبير فإنني أنا المسؤول عندها بالدرجة الأولى.

والحمد لله أولا وأخيرا ودائما.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد العائلة

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المتواضع.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة---------- أ-هـ

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية---------- 8-45

المبحث الأول: ماهية الأمن---------- 8-28

المطلب الأول: السياق التاريخي للأمن---------- 8-12

المطلب الثاني: مفهوم الأمن---------- 12-18

المطلب الثالث: مستويات ومرتكزات الأمن---------- 18-23

المطلب الرابع: أبعاد ووسائل تحقيق الأمن:---------- 23-28

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية---------- 29-45

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية---------- 29-30

المطلب الثاني: مفهوم التنمية---------- 30-34

المطلب الثالث: مجالات وأهداف التنمية---------- 34-37

المطلب الرابع: نظريات التنمية---------- 38-41

المبحث الثالث: ترابطية الأمن والتنمية---------- 42-47

المطلب الأول: التنمية وانعكاسها على الأمن---------- 42-43

المطلب الثاني : استراتيجيات تنمية الأمن وأمن التنمية---------- 43-44

المطلب الثالث: لعلاقة بين الأمن والتنمية---------- 44-45

الفصل الثاني: الجزائر بين ثنائية الأمن والتنمية---------- 47

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والأمنية للجزائر بعد التعددية---------- 48-62

المطلب الأول: المرحلة الأولى من 1990 الى 2000.---------- 48-56

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : 2000- 2013.---------- 56-59

المطلب الثالث: انعكاسات المرحلتين على الأمن والتنمية في الجزائر---------- 59-62

المبحث الثاني: الآليات القانونية والسياسية للمعالجة الأمنية:---------- 63-75

المطلب الأول: قانون الرحمة والوئام المدني---------- 63-65

المطلب الثاني: مفهوم المصالحة الوطنية---------- 66-73

المطلب الثالث: مشروع العفو الشامل.---------- 73-75

المبحث الثالث: برامج التنمية في الجزائر:---------- 76-90

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ---------- 76-80
المطلب الثاني :مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي---------- 80-84
المطلب الثالث: معوقات وتحديات التنمية في الجزائر---------- 84-90
الخاتمة---------- 92
قائمة المراجع 94-102
الملخص

مقدمـــــــة

مقدمة

احتلت قضية الأمن والتنمية بمختلف جوانبها مكانا بارزا في المجتمعات بكافة أنوعها متقدمة ومتخلفة علي حد السواء كما حظيا باهتمام العديد من العلماء والباحثين ومفكرين باعتبارهم الوسيلة المثلى بتحقيق حياة أفضل للمجتمعات ومستوى ومعيشة أفضل للأفراد وقاعدة أساسية لتحقيق الاستقرار والاستمرار للأنظمة السياسية للدول ولدلك يمكن القول أن الأمن وبفعل التطورات الحاصلة في الساحة الدولية. العولمة. أصبح بؤرة التركيز في المجتمع الأفراد التطور إلى جانب أمن الدولة.

إن التنمية سيمة أساسية وعملية ضرورية وحيوية لتحريك المجتمعات ونقلها من وضع إلى وضع أفضل يبدأ من المجتمع وينتهي لصالحه.

وعلى غرار ما شهدتة الجزائر في فترة العشرية السوداء التي حصدت الأخضر واليابس وسفكت الدماء وكادت ترمي بالدولة إلى الظلمات من المستحيل الخروج منها حيث اضطر القادة السياسيين إلى وضع قواعد وأسس لتحقيق الأمن و التنمية.

أهمية البحث

تتجلى الأهمية من دراسة موضوع الأمن والتنمية في الجزائر والبحث في مضامينهلوا إيجاد السبل الكفيلة لتحقيقها لما لها من ضرورة حيوية في تحقيق حياة الرفاهية لكل أفراد المجتمع علي مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية من خلال الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوي معيشي لائق ولعيش حياة طويلة وصحيحة ولضمان حياة أفضل لأجيال قادمة.

إن تحقيق عملية التنمية في الجزائر على الرغم من التحسن النسبي في الجانب الأمني في الوقت الراهن يبشر بالخير، لان يجعل من الجزائر بيئة أمنة ومستقرة مواتية لأحداث عملية التنمية وتتلخص أهمية البحث فيما يلي.

- أنها تسلط الضوء على موضوع غاية في الحيوية لاحتياج المجتمع الجزائري عموما لتحقيقه لتوفير سبل العيش الكريم والحياة المفعمة بارتفاع متوسط العمر والتمتع بمستوي معرفي عالي.
- توضيح فعالية الأمن ووقوفه داعما أماما حدوث عملية التنمية في الجزائر.
- ارتباط الأمنبالمسائل التنموية الاقتصادية والبشرية وا إسهام ذلك في دعم الاستقرار على المستوي الوطني.
- تزايد الأبحاث المهتمة بالنواحي الأمنية ومحدودية الدراسات ذات الأبعاد الأمنية التنموية .

أسباب اختيار الموضوع:

يخضع موضوعنا في اختياره لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية وتتمثل في .

- **الأسباب الذاتية:**

تم اختياري لهذا الموضوع كوني فرد من هذا الوطن و أردت التعمق و البحث في الأسباب الدقيقة التي جعلت الجزائر دولة أمنة ومستقرة إلى حد ما.

- **الأسباب الموضوعية:**

- يدخل ضمن التخصص و هو أنظمة سياسية وحوكمة.
- يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة كما أن موضوع الأمن والتنمية أصبح واقعا ملحا لدراسة يستحيل التغاضي عنه.
- التحولات العميقة التي مست شكلا ومضمونا الحياة السياسية في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2014

أهداف الدراسة.

لكل دراسة مجموعة أهداف يسعى أي باحث للوصول أليها و أهم أهداف بحثنا الحالي المتمثل في جدلية الأمن والتنمية في الجزائر واعتماد ما تم تطرحه في مشكلة البحث وأهميته يحدد البحث نفسه بالأهداف الآتية:

- تسليط الضوء علي واقع الأمن والتنمية في المجتمع الجزائري وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها في الوقت الراهن .

- نشر الوعي بين مفهومي الأمن والتنمية والعلاقة المترابطة بينهما في تحقيق حياة الرفاهية لعموم الموطنين على حد السواء عند توافر البيئة الآمنة والمستقرة الو اتية لإحداث عملية التنمية.

- معرفة أهم التحديات التي واجهت الجزائر في الوصول إلى بيئة أمنة ومستقرة مساهمة في عملية التنمية.

- معرفة واقع التحديات القائمة وأسبابها وتداعياتها علي التنمية .

- لستعراض أوجه البرامج التنموية ودورها في معالجة القضايا الأمنية .

الإشكالية:

كيف واجهت الجزائر إشكالية الأمن والتنمية في المرحلة الممتدة مابين 1990-2014 ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمفهومي الأمن والتنمية.
- ما طبيعة علاقة الأمن بالتنمية.
- هل استطاعت الجزائر تحقيق الأمن في ظل تبنيها آليات لاسترجاع الأمن.
- ما هي التحديات التي واجهت الجزائر في مسارها التنموي.

الفرضيات:

-كلما كانت هناك بيئة آمنة ومستقرة كلما كانت هناك تنمية.

- خطت الجزائر خطوات حقيقية نحو الأمن والتنمية من خلال العديد من الأبعاد والمظاهر التي تبين مدى نجاعة الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي خلال الفترة 1990-2014.

-تحسن الوضع الداخلي –الأمن خصوصا- وعودة الجزائر إلى الساحة الدولية مرده إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلها بوتفليقة.

- إن مستقبل الأمن والتنمية في الجزائر مرهون بحل العديد من المشاكل والتحديات التي مازالت عالقة.

منهج الدراسة :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على إشكالية الدراسة واثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة فإننا اتبعنا المناهج التالية:

-المنهج الوصفي : تم استخدامه لوصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات والبيانات عن المشكلة والبحثية في إطار تقديم التعاريف وسرد مختلف المعلومات في البحث.

المنهج التاريخي: تم استخدامه من خلال دراسة نشأة ومفهوم الأمن والتنمية.

منهج دراسة الحالة : الذي يعتمد بالأساس على المنهج الوصفي في دراسة المعطيات المتوفرة للأمن والتنمية في الجزائر ومعالجتها كليا بالإضافة إلى رصد الجهود المبذولة في هذا السياق.

التنظيم الهيكلي للموضوع:

للإجابة على الإشكالية السابقة وللإحاطة فقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين:

خصص الفصل الأول للتطرق إلى التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية والذي يتضمن ثلاث مباحث، يتناول كل منها ماهية الأمن والمبحث الثاني حول الإطار المفاهيم والنظري للتنمية الى نصلنا الى المبحث الثالث الذي يتطرق إلى ترابطية الأمن والتنمية وعلاقة التأثير والتأثر فيما بينهما.

يليه الفصل الثاني والذي يتناول نموذج الجزائر بين ثنائية الأمن والتنمية سطر في هذا المبحث أيضا ثلاث مباحث، يعالج الأول الأوضاع السياسية و الأمنية للجزائر ما بعد التعددية ثم المبحث الثاني الذي يتضمن أهم الآليات القانوينة والسياسية للاسترجاع الأمن والسلم وفي الأخير تم إدراج أهم البرامج التنموية في الجزائر.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للأمن والتنمية

تمهيد:

تعتبر مسالة المفاهيم في الأنظمة السياسية المقارنة مسالة خلافية وذلك بعدم وجود اتفاق عميق وواسع في تصورات الكتاب ومعارفهم المختلفة والمصبوغة بالطابع العقائدي، أو الرؤية للأمور والأشياء والأفعال كما تحدث أو كما يجب أن تحدث حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى جملة من التعاريف التي توضح لنا أهم مستويات ومرتكزات وأبعاد الأمن للوصول إلى تعريف شامل لهذا المصطلح.

المبحث الأول: ماهية الأمن

تمهيد:

سنطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأمن وينقسم إلى أربعة مطالب، المطلب الأول يتناول فيه السياق التاريخي للأمن والمطلب الثاني نوضح فيه مفهوم الأمن أم المطلب الثالث والرابع يتضمن كل من المستويات ومرتكزات الأمن وأبعدا ووسائل تحقيق الأمن.

المطلب الأول: السياق التاريخي للأمن

يبرز الأمن كمطلب حيوي للإنسان، وقد كشفت الآثار على ا ناول ما تم صنعه من طرف الإنسان القديم كان عبارة أدوات حجرية استخدمها للدفاع عن نفسه ضد خطر أخيه الإنسان وضد أخطار أخرى، وكذلك تأمينا له من شعور الخوف الذي ينتابه حينما وجد نفسه وحيدا في مواجهة الطبيعة، هدفه بذلك تحقيق الأمن الذاتي العضوي بمعناه المباشر (physical security) ومع نشأة الجماعة المنظمة التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق امن الجماعة طوت أدوانها لذلك الغرض، حيث اتسع نطاق الأمن ليشير إلى نمط الحياة في المجتمع (Way of life) من خلال .....خطر المعقدين والانتصار عليهم كما لجأ بعضها نحو توسيع حدوده، أو تأديب جيرانه بغية تحقيق المزيد من الأمن.[1]

وقد تنوعت المظاهر التي تعبر عن الحفاظ على الأمن من الوسائل العسكرية إلى التحالف، وذلك كناج لتعدد مصادر التهديد.

وهو ما يؤكده العلامة " ابن خلدون " بقوله :" لابد من السيف والقلم لضمان السلطان" وهو دليل على أن تحقيق الأمن يحتاج إلى الفكر والقوة معا[2] يبدو إذن أن مسالة الأمن برزت كدافع طبيعي يوجه سلوك

[1] جاستون بوتول، السلم المسلح، تر: أكرم ديري، القاهرة، المكتبة لأنجلو مصرية، 1958، ص38
[2] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في طل النظام العالمي الجديد عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص35

الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بهدف توفير السلم والاستقرار وكبديل لحالة الخوف باختلاف تقييم هذه الحالة من دولة إلى أخرى.

كما أن السياق التاريخي قد اتخذ شكلا محددا يعود إلى نهاية حرب الثلاثين عاما التي توجت بعقد اتفاقيات و استقاليا عام 1648 حددت في إطار بشكل واسع نمط العالم الحديث.[1]

حينما كرست هذه الاتفاقيات مفهوم الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، لكونها الفاعل الأساسي بل وأقوى العناصر المؤثرة في النظام الدولي، كما أنها المعيار العالمي للشرعية السياسية حيث لم يكن بالأساس فهم حركية وديناميكية الخ. بمنأى عن الدولة الوطنية (رغم التبانيات الجغرافية والبشرية والحضارية في طبيعة الدول.

وفي ظل غياب سلطات أعلى من الدولة للقيام على تنظيم علاقات بعضها مع البعض كان لزاما أن يفهم " الأمن" داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى حينما اندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجيه الوطني والقومي، وذلك بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها.[2]

وعليه فقد اتسمت العلاقات الدولية منذ ذلك الحين بهيمنة فكرة أساسية تمحورت حول المساواة في السيادة وتوازن القوى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع التركيز على امن الدولة القومية بشكل خاص.

تبرز كذلك نتائج الثورة الفرنسية مكانة الدول القومية بكونها الفاعل الرئيسي المكلف بحماية المجتمع بأفراده من العنف والغزو الخارجي كما جعلت حرية الأشخاص خاضعة لأمن الدولة، وذلك بتمكينهم من تحقيق وضعية الرفاهة، بالإضافة إلى حمايتهم من التهديدات والمخاطر.

[1] خالد معمري، "التنظيم في الدراسات المنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)2008)، ص16

[2] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص414.

وفي تحليل للعلاقات بين الدول في النظام الايطالي خلال القرن السادس عشر توصل " مكيافيلي" إلى نظرية سياسية من ملاحظته للممارسة السياسية في عصره، مؤكدا حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان امن الدولة وبقاءها[1].

وبالنسبة إلى مونتسيكو (Mintesquien) فقد ربط الأمن ومحاولة فهمه بالحرية السياسية أما منظرو العقد الاجتماعي أمثال: هويز (T.Hobbs) فقد ميز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة ، معتبرا أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات في صورة و حتى على حساب امن جيرانها من الدول كما أن البحث في اعتقاد هويز عن الأمن دفع البشر لانخراط في مجتمعات من خلال إبرام عقد تتخلى بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة والتي تتجلى في الدولة.

يؤيده في هذه الفكرة كونت (Cint) بتأكيده ذلك بقوله: " انه من اجل حماية الشعب ضد العدوان، وبذلك فان الأفراد قد وكلوا مهمة حمايتهم للدولة"[2] تأسيسا على ما سبق تبرز الصورة التشاؤمية التي رسمها مفكرو العقد الاجتماعي لمضامين سيادة الدولة. وعزمها على تحقيق أمنها داخل نظام دولي تتجلى فيه مظاهر الصراع وحداته (الدول).

- المنظور الواقعي للأمن: تبعا لذلك فقد أكد الفكر الواقعي فكرة مفادها انه ليس من المحتمل تحقيق السلام الدائم وان جل ما كان بإمكان الدول كوحدات أساسية هو تكريس التوازن مع الدول الأخرى وذلك لمنع أي منها لسيطرها بشكل كبير.

وقد أي هذا المنظور كل من كار(Carr) فهو يشير بقوله :" إن الدول لها رغبة لا تشبع للقوة، وان ممارستها تبدوا دائما السبيل إلى الرغبة في المزيد، فهي المنطق المحدد لسلوكات الدول.. وان السياسة الدولية ليست فقط حول السعي لكسب القوة ولكن الصراع حولها تأمينا لنفسها"

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر، 1985، ص62

[2] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص ص 52، 53.

ويرى أيضا إلى أن القوة تمثل الدافع الرئيسي للسياسة الدولية، وانه لا يمكن فهم التفاعل على المستوى الدولي بشكل جيد دون الرجوع إلى الطبيعة الأنانية للدول ورغبتها الجامحة في تحقيق النفوذ من جهة. وضمان أمنها من جهة ثانية.

كما أن كلا من : Reymond Aron.H.Morgenthan يدعمون الفكر الواقعي لـ كارخيما يؤكد الأول:" كل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين... وهكذا تصبح المصلحة الوطنية القومية هي ضمان البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها"

لا ينبغي في هذا الصدد " مورغانتو" أهمية القوة العسكرية بالنسبة للدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في الع، آما عن سياسة الأمن الوطني فهو يرى أنها: " تنطلق حتما من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة، هاته الأخيرة من شانها أن تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني... فازدياد شعور الدولة بالأمن مرتبط بازدياد حجم قوتها العسكرية"[1]

أما " آرون" فهو يفصل بين موضوعي : الحرب والسلام من خلال مؤلفة: السلام والحرب حينما يقول:" يبرز الهدف الأساسي لكل وحدة سياسية هو ضمان أمنها، وبالتالي ضمان وجودها وان تلك الوحدات لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حد ذاتها وا ٍنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلام (الأمن) أو المجد أو التأثير في مستقبل النظام الدولي"[2] وبالتالي فان آرون يدعن الفكرة التي مفادها أن الأمن والسلام هما الهدف المنشود لكل دولة حينما اشار إلى ذلك:

" إن دعم الأمن بتحقيق القوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وان كل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلىحدوده القصوى عن طريق الجمع بين القوة و الأمن"

وعليه فقد ارتبط مفهوم الأمن القومي بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح أو ما أطلق عليه تسمية: الأمن العسكري الدولي.

[1] العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (1945، 2006)"، أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص17.
[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

عقب الحربين العالميتين I و II فقد اتفق الدارسون على أن دراسات الأمن قد تبنت في حقل الدارسات الإستراتيجية والذي أشار إليه (Barry Buza,) بوزان بقوله " انه ميدان يركز على استخدام التهديد باستخدام العنف من طرف وحدات سياسية من اجل الدفاع عن مصالحها ضد وحدات سياسية أخرى"

ومع تزايد حدة الحرب الباردة بدء جليا التركيز كليا على مواضيع ذات أهمية بالغة من أوساط المفكرين كالدرع النووي، مراقبة التسلح والسباق نحوه وسياسة الأمن الوطني بالمعنى الضيق.

في هذا الصدد اقترح: أرنولدو ولفرز (Arnold Wolfers) تحديد مواضيع مهمة لدراسة الأمن تتمثل فيما يلي:" أن الأمن قيمة من بين عدة قيم أخرى للدول تسعى إلى تجسيدها عبر الوسائل العسكرية وغير العسكرية، وان كانت الوسائل العسكرية أكثر أهمية على اعتبار الأمن الوطني شان داخلي"

المطلب الثاني: مفهوم الأمن

تجدر الإشارة بداية إلى أن مسالة ضبط تعريف للأمن لا يعد أمرا هينا، ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها بصورة عامة. كما انه يفتقر إلى ضبط معرفي شانه شان كثير من المصطلحات المتداولة التي يصعب تحديد تعريف لها بشكل قاطع وفي هذا السياق يقول المفكر: فافردي فوجلاس :" أن الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة لكن يبدوا لي انه يقترب أكثر من الثقة"

وقد أرجح جل الدارسين لموضوع الأمن غموضه إلى سببين:

الأول: الإجماع بين الباحثين للدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أن الأمن مفهوم معقد وواسع من حيث محتواه المعرفي، أبعاده وكذا أشكال تحقيقه. [1]

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص ص 91.

الثاني: الجدل الذي أثاره مصطلح الأمن في محاولة لتوسيع مجال الدراسات الأمنية، خاصة بعد اعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوع الأمن ما اثر على مسالة النظير في الع.د[1] ومن اجل الوصول إلى تعريف دقيق للأمن نتعرض إلى مجموعة من التعاريف: وفي ذلك يشير Barry Buzan :" أن الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاث أمور على الأقل بداء بالسياق التاريخي للمفهوم ومرورا بالإبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية"

التعريف اللغوي للأمن:

في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح " الأمن " من (Securus) وهي تعني التحرر من الخطر، ثم تطور إلى (Securititat) ثم إلى (Securitas)، بعدها (Security) في اللغة الانجليزية.

أما عن مرجعية " الأمن" في أصوله اليونانية فقد تضمن معنا مزدوجا (Aphaleia) الذي يدل على السلامة واليقين ، في المقابل اشتق المصطلح من (Sphalla) وهي تشير إلى معنى مغاير كارتكاب الأخطاء والتعثر[2]

أما في اللغة العربية فقد تعريف الأمن في لغة العرب فمنه قول" ابن فارس" الهمزة والميم والنون أصلان متقاربات: احدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب والآخر التصديق.

بالنسبة إلى المعجم العربي" مفتاح الصحاح" فان كلمة " امن" من باب: فهم وسلم، أصلها" أأمن"همزتين لينت الثانية للتخفيف و الأمن ضد الخوف و الأمنة الذي يثق بكل احد، والإيمان أي التصديق، والله تعإلى هو " المؤمن" لأنه آمن عباده من أن يظلمهم ، ومنه قوله تعإلى :" وهذا البلد الأمين" وقد وردت في القران الكريم كلمة الأمن وحدها خمس مرات وخمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة امنين وبدا الأمن كنقيض للخوف في ثلاث مواضع وهي:

[1] الحربي سليمان عبد الله، " مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغة، وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 19، 2012، ص13.

[2] قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظاراة العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010)، ص 53.

"وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به" النساء 83 " وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا" النور 55 " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف " قريش 4

وهذا تأكيدا لحقيقة أن الأمن يعني السكون والطمأنينة ظاهرة وباطنه والتخلص من مظاهر الخوف والقلق بكافة أشكاله.

وفي المعارف الإسلامية يعني الأمن السلامة والحماية، صك الأمان والملجأ، والمستأمن هو الشخص الذي حصل على أمان، وهو مأخوذ من سورة التوبة (الآية 6)" وانه احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه" ونظام الأمان هو امتداد لنظام عربي سابق على الإسلام وهو " الجوار" الذي كان الغريب بمقتضاه يحصل على حماية حياته من فرد ومن جماعة لا ينتمي إليها ثم حماية الجماعة جملة، والأمان في الشريعة الإسلامية هو المعاملة الأمنة أو التعهد بالأمان. فغير المسلم الذي في دار الحرب يصبح في امن بمقتضى أحكام الشرع على حياته وممتلكاته لمدة محدودة.[1]

وهذه الدلالات التي يشير إليها مفهوم الأمن، بحيث يشير مفهوم السلم إلى أم الباطن أي باطن الفرد وشعوره ، ويشير السلام إلى الظاهر أو التعامل الخارجي في المجتمع وبذلك " يتحقق سلم الباطن وسلم الظاهر معا"[2]

•الدلالة الاصطلاحية للأمن:

قد يصعب تفسير الظواهر وتى المفاهيم إلا إذا تم إدراك الحالة المعاكسة لها تأسيسا على المبدأ القائل " وبضدها تتميز الأشياء" فقيمة الأمن لا تعرف إلا عند الخوف وانعدام الثقة بوجود الخطر والتهديد.

وتأسيسا على ذلك فقد توسع استخدام لغة الخطر في أوساط المحللين الأمنيين بغية تحديد تعريف للأمن:

[1] إبراهيم زكي، خورشيد، احمد الشنتناوي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، [د، ت، ن]، ص ص 394، 395.

[2] منى أبو الفضل، الأمة القطب، القاهرة: مكتبة الطوبجي، 1982، ص 68.

وهو تدعمه كل من دائرة المعارف البريطانية بكون الأمن وفقها" ما هو إلا حماية للأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[1]

أما معجم العلوم الاجتماعية فيرى

" إن الأمن يعني حالة الغياب أو الحماية من الخطر المادي"

وفي معجم " تيوكاسل" فالأمن يشير إلى حالة التحرر من الخطر والمخطرة"[2] بالنسبة لدومنيك دافيد (D.David) : " الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديدات أو أي شكل للخطر، وتوفير الوسائل اللازمة للتحدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا"[3]

كما يمكن في هذا الإطار أن تلتقط الكلمة مجموعة من الظواهر والإشكالات الأمنية مثل مصطلح" تهديد"، " تهد"، " الخوف" ضمن التعاريف التالية:

تعريف (A.Wlfers) وولفرز (1952) وهو أقدم تعريف نال نوعا من الإجماع بين الدارسين: " الأمن يعني غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي،أما في الحاجة الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"

أشاد بوزان بالمقاربة التي قدمها (Wlfers) حول تعريف الأمن ذلك أن التعريف يخدم العديد من الإشكالات أهمها: ما القيم التي يقصدها (Wlfers) في تعريف للأمن؟وما هو موضوع الأمن بالأساس؟[4]

وهو بذلك عالج الأمن بغياب الخوف، أما الأمن (insecarity) فهو يشير إلى وجود الخوف لذي يعبر عن حالة تنتاب الإنسان عندما يشعر أن جانب من جوانب حياته معرضة للتهديد. ولعل الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة التعريف الذي قدمه " B.Bazan" " الأمن هو العمل على التحرر من

[1] علام أشرف، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، القاهرة: مجموعة النيل، 2008، ص 37.
[2] Cassel New English Dictionery.p 1037
[3] قسوم سليم، مرجع سابق، ص50
[4] عبد المجيد الصادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص 7.

التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات من الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".

يقدم "Burzan" مفهومه عن الأمن على انه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل (الفرد، الدولة، النظام الدولي)، كما أنه يدعم في تعريفه التوسع الواقع في أبعاد الأمن لتشمل قطاعات جديدة[1].

فنجد أن باري بوزان يركز على الأمن الهوياتي بشكل عام ولابد من ذكر مفهوم الأمن الذي ذكر في القرآن الكريم، ويعتبر أدق مفهوم للأمن ويتمثل في قوله عز وجل: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"[2] ويتضح لنا مفهوم الأمن هو ضد الخوف.

أما الدكتور حسين زكريا أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر يعرف الأمن على انه " القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تامين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والعسكرية في شتى المجالات وذلك في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة"[3] .

هذا التعريف مستنبط من سورة قريش لكن أضفى عليه المفكر اعتبارات حديثة ومعاصرة، وفي محاولة لتحديد معنى الأمن يرى " ديلان" (Michoul Dailon) حيث قال: " إن الأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني وسيلة لإرغامه وجعله محدودا . وبما أن الأمن قد أوجده الخوف فانه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، إقصاء، وتحديد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن، وللأمن وهذا ما عبر عنه ديلون با (اللا) امن. " Insecuruty"[4]

---

[1] جون بيليس، سميث ستيف، المرجع سابق، ص414

[2] سورة قريش ، الآية الثالثة.

[3] وسيلة دراز، حسيبة سي عبد الله، "العولمة وانعكاسات على مفهومي الأمن الدولي والمحلي"، مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001، 2002)، ص 29.

[4] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص13.

مما سبق تجدر الإشارة إلى أن تخصيص مصطلح " تهديد" موجه للمشاكل التي تسببها بشكل مقصود جهة أمنية فاعلة واحدة، تتراوح بين شخص فرد ودولة أو حلف أو حركة دولية بجهة أخرى، غير انه من الصعب إيجاد طريقة صحيحة لتطبيق المصطلح على حالة الظواهر الحديثة العابرة للحدود القومية مثل: الإرهاب حيث يمكن تسمية الأعمال الإرهابية التي تستهدف بلدا أو مجتمعا معينا تهديدا لذلك البلد أو المجتمع ، لكن بما أن طريقة عملها المميزة هي القتل العشوائي فان احتمال إلقاء القبض على أي فرد بما لا يكون جزءا من العمل المستهدف وا ٍنما سائحا مثلا في أي عمل إرهابي يمكن تعريفه بشكل أفضل كخطر على ذلك الشخص بدلا من تهديد لذلك فقد بدل بشكل جلي عقب الحرب الباردة تحول بارز في مفهوم تحقيق الأمن من التهديد بدل مفهوم تحقيق الأمن في مواجهة الأعداء على أساس أن تعايش مفهوم التهديدات كان قائما أيضا في مرحلة الحرب الباردة وان كان وجود مفهوم الأعداد في تلك المرحلة اكبر وابرز منه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومع تنوع مصادر التهديد وأنماطه أضحى مفهوم الأمن أكثر تعقيدا، كما صعب في ظلها الفصل ما بين التهديد والخطر عند استخدامهما لتفسير الأمن[1] .

وفي سياق آخر فان الأمن يقصد بت كذلك:" الطمأنينة بالنسبة لكل ما يتصل بالتعبير عن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة وصاحبها.

أما الطمأنينة فهي تعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع بما يقلص الطمأنينة والاستقرار[2]

قد يصعب تفسير الظواهر وتى المفاهيم إلا إذا تم إدراك الحالة المعاكسة لها تأسيسا على المبدأ القائل " وبضدها تتميز الأشياء" فقيمة الأمن لا تعرف إلا عند الخوف وانعدام الثقة بوجود الخطر والتهديد.

وتأسيسا على ذلك فقد توسع استخدام لغة الخطر في أوساط المحللين الأمنيين بغية تحديد تعريف للأمن:

[1] اليسون ج. ل. بيليز، الأمن ونزع التسلح، تر: حسن حسن السويد: معهد ستوكولهم لأبحاث السلام الدولي، 2007، ص.58

[2] علي الصاوي، " الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي (مصر من 1974، 1981)، مذكرة ماجستير: (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 1988، ص6.

وهو تدعمه كل من دائرة المعارف البريطانية بكون الأمن وفقها" ما هو إلا حماية للأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[1].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلخص إلى أن الأمن يتصف بالشمولية اذ يجب أن يكون قادرا على دراك ومعرفة جميع أشكال التهديد كذلك يجب أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ويجب أن يشمل جميع المجالات كما يجب أن يتناول كل المستويات : الدولة، الجماعة، الفرد.

المطلب الثالث: مستويات ومرتكزات الأمن

مستوياته:

للأمن مستويات عدة نستطيع من خلالها أن نخطط، ونضع إستراتيجية المواجهة أي خطر لكل مستوى حدي إذ أن التغيير الذي شهده العالم بعد فترة الحرب الباردة كان لزاما يؤدي إلى تغيير أجندة العلاقات الدولية فشهدت في العقود الأخيرة مزيدا من التركيز على مجموعة من القضايا العالمية، ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة[2]

مع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية تهتز وتضطرب نظرا للتحولات العميقة والاحتلالات الوظيفية بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية.

كما أن طبيعة الصراعات تغيرت إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعاتو الأفراد وليس بين الدول. وهكذا فان الأمن لم يعد مرتبطا بمستوى الدولة فقط[3]

توسيع نطاق الأمن من المعنى التقليدي والذي يركز على احتياجات البقاء وحماية الدولة: الحدود، الشعب إضافة إلى امن القيم وصد العدوان الخارجي إلى المعنى العالمي الذي يشمل امن البشر أينما كانوا.

[1] علام أشرف، مرجع سابق ، ص7.
[2] طارق رداف، "الاتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة ماجستير:(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، 2005) ، ص22
[3] عبد الحق زغدار، "إشكالية الأمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، 2009)، ص ص 52، 53

حيث برزت سيطرة الدولة على قضايا الأمن، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فان الانقسامية العرقية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى بروز مستوى امني داخل المجتمع الواحد.

ومع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي وبعده أصبح الأمن الإقليمي وكذا الدولي أكثر ظهورا وتأثير بأبعاد جديدة.

وهو ما يشير إلى تعدد مستويات الأمن التي تشمل مايلي:

1- مستوى امن الفرد (individuals): يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في المجتمع أما حاجاته الأساسية منها ما هو فيزولوجي ومنها ما هو معنوي.

في المقابل يرتبط امن الفرد بحمايته من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته حيث يمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي والغير رسمي (كالثقافة) كما يزرع المجتمع آليات ضبط داخل الفرد في حد ذاته تمثل المجتمع (الضمير) في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا[1]

وهو ما نصت عليه المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه وتمتد تلك الحقوق إلى الممارسة السياسية والرفاهية الاقتصادية، والحصول على الخدمات العامة وعلى قمتها التعليم والصحة، فالفرد سعيا منه لتحقيق حياة مستقرة ، وآمنة يخطط لكل ما يراه مناسبا من اجل تحقيق غاية أساسية وهي الأمن[2]

2-مستوى الأمن الوطني: بعد الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما انشأت الولايات المتحدة هيئة رسمية سميت بالمجلس القومي الامريكي والذي اسندت له كافة الامور والاحداث التي تمس كيان الولايات المتحدة وتهدد امنها.

[1] ذياب موسى البدانية، الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض: جامعة الدول العربية، 2011، ص 23
[2] هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص64.

اما من حيث التعريف فان الأمن الوطني يشير إلى مقدرة الدولة في المحافظة على اراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1].

ويعتبر القومي المفهوم الحديث ومساويا في معناه الأمن الوطني حيث نجد الوطن بحدوده وتحت سيطرته ما هو متاعرف عليه بالامة القومية الواحدة ... ويقوم الأمن بمستواه الوطني الداخيل على المتغيرين الاساسيين:

المتغير الاول: هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات داخل البيئة الداخلية وقدرتها علا ضمان الاستقرار من خلال فرض مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي .

المتغير الثاني: في علية تحويل المطالب الخاصة بمختلف اطراف البيئة (افراد جماعات) ويعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخخليا وخارجيا حيث يستند إلى فرضيتين اساسيتين هما

1-توافر حصة المجتمع الوطين في الجماعى السياسية بوجود اطار نظامي في المجتمع في صورة دولة مستقلة ذات سيادة.

3-المستوى الاقليمي للأمن :يعتبر تحليل الأمن على هذا امستوى من ابرز الاسهامات التي قدمها باري بوزان حيث يشير إلى ان الاقليم هو مستوى تصادم فيه الدول او الوحدات الاخرى بمما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض بحيث ان اوضاعها الأمنية لا يمكن النظر اليها بمعزل عن بعضها البعض[2]، كما انها تسعة لتنسيغ كافة قدراتها وقواها لتحقيق استقراراها وامنها في محيط الامقليم التي تنتتمي اليه بهذا المنطلق فان الأمن الاقليمي ينحصر حول امن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض بحيث يتعذر تحقيق امن اي عضو فيه خارج النظام الاقليمي[3]. وضمن هذا السياغ استخدم بوزان مصطلح يرى انه اكثر

[1] نفس المرجع، ص 65.
[2] عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص 56.
[3] جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية. 1990، ص269.

دفقة وهو المجمع الأمني الاقليمي وهو بذلك يشير إلىمجمو عة من الدول التي ترتبط اسهاماتها الاساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة ان اوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض كما يركز بوزان على ضرورة التسليم بين الدول بوجود نزعة على ان مصالحها الأمنية تتميز بالمحدودية فلا وجود للأمن المطلق لذلك فلا بد الاخذ بعين الاعتبار على مستوى النظام الدولي ان تضع الدول مصالح جيرانها في رسم سياستها الخاصة حيث يقول:

"إن الدول تزداد إدراكا أن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات، تؤدي إلى عكس الغرض منها خاتمة المطاف".

- إذن في اعتقاد «بوزان» ان مجمعات الأمن الإقليمية تضمن الدول وغير الدول كوحدات تملك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل[1].

- ان العلاقة بين تلك الوحدات تمتاز بالمكانة التي تبرز حينما يزداد درجة التهديد والخوف الموجه اليها أما عن بنية «المجتمع الأمني» فهي تضم:

1- الحدود: التي تفرق المجتمع الأمني الإقليمي عن غيره.

2- البناء الاجتماعي: الذي ينبغي ان يفضي أنماط المودة بين وحداته وهو ما يعبر عنه «كارل دويتشي» بـ: مبدأ الشعور بالجماعة.... » الأمر الذي يلغي او يقلل المشاكل المشتركة والتي ينبغي حلها عبر عمليات التغيير السلمي.

3- القطبية: تضمن توزيع القوة بين الوحدات.

4- البنية الفوضوية: ذلك ان مجمع الأمن الإقليمي ينبغي ان يضم من وحدتين أو أكثر والتي تمتاز بالاستقلال الذاتي.

[1]- قسوم سليم، مرجع سابق، ص

4- الأمن الدولي: (Universal Security) : في سياق هذا المستوى تتولى الأمم المتحدة كهيئة دولية مسؤولية استتباب الأمن والحفاظ عليه على المستوى العالمي حيث يشار إليه بمصطلح: الأمن الجماعي من قبل بعض المحللين، ذلك أن هذا المفهوم يرتبط بالتزام كل الأطراف باتخاذ تدابير جماعية لمواجهة أي عمل عدواني من جانب اي دولة ضد دولة أخرى، كما أن هذا جوهر هذا المفهوم له ترتيبات آليات يستند عليها لا ترتبط بوجود خصم أو تحالف مسبق سعيا إلى تحقيق الاستقرار.[1]

وعموما يرتبط هذا المستوى من الأمن بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية:

1- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، ومجلس الأمن)

2- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).

3- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن) [(2)]

الأمن الإنساني (البشري): يرتبط هذا الأمن بجانبين رئيسيين:

الأول: السلامة من التهديدات المزمنة مثل : الجوع والمرض والاضطهاد.

الثاني: الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية للبشر على جميع المستويات وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الكندي: (Liyod Axworthy) :

الأمن البشري الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، نوعية مقبولة من الحياة وضمانا لحقوق الإنسان الأساسية.

- كما يعبر هذا المستوى من الأمن عن ضرورة وجود أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبذلك يقع الإشباع المادي في لب الأمن البشري، كما ان هذا المفهوم يتضمن الأبعاد الغير مادية.

ويرتبط كذلك هذا المدلول بمدى استطاعة الناس ان يمارسوا اختياراتهم في مأمن وبحرية، وأن يكون بوسعهم ان يثقوا نسبيا بان الفرص المتاحة لهم لن تضيع في الغد

[1]- David W.Ziegler ;war,peace and International Politicies, boston,1984,p185.

[2]- خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجستير: (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995)، ص 26.

-اذن فالأمن الإنساني هو مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة (المادية والمعنوية) وزمانيا (بين اليوم والغد).

مرتكزات الأمن:

الدولة تكون آمنة عليها تبني أربع ركائز:

1- إدراك التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية

2- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء داخليا وخارجيا.

أي ان الدولة بمقدورها حماية نفسها، وإقليمها من أي خطر يهدد كيانها على ضوء هذه الركائز ولإدراكها لهذه العناصر.[1]

المطلب الرابع: أبعاد ووسائل تحقيق الأمن:

تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية ليصبح شموليا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية في إطار النظرة الموسعة التي شهدها هذا المصطلح وبخاصة عقب الحرب الباردة حيث ميز «بوزان» بين خمسة أبعاد أساسية للأمن يمكن حصرها على النحو الآتي[2]:

1- البعد السياسي للأمن: يرتبط بالاستقرار التنظيمي للدول وكذا نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها من أجل الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين:

[1]- محمد نصر مهنا، مدخل الى الامن القومي العربي في عالم متغير، مصر: المكتب الجامعي الحديث [د.ت.ن]، ص27.

[2] - Bjon moller,the concept of security, the pros and con of expamion and contraction, copenhagen peace research (finland intitue 2000, p4.

-سياسة داخلية: لإدارة المجتمع والسعي للتغلب على مشاكله، وتحقيق تماسك الدولة والتوافق بين أفراد الشعب الواحد وقياداته.

- سياسة خارجية: وذلك لإدارة مصادر القوة للدولة بغية التأثير على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة.

وبعبارة أخرى يهدف الأمن السياسي إلى الحفاظ على سيادة الدولة، وان عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا أكبر لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل انفرادي أو جماعي.

2- البعد العسكري: ويخص الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها البعض الآخر، وهو أكثر الأبعاد الأمن فاعلية كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه بأي شكل من الأشكال لان ذلك الضعف من شأنه ان يعرض الدول أو مجموعة الدول لإخطار وتهديدات كثيرة.

إذن تعددت ضمن سياق العالم الثالث لا يعود مفهوم الأمن إلى البعد العسكري وحسب ولكنه كما برى«ريمو فايرينات(Raimo Voyrymen)» «أنه بسبب هشاشة النظام الاجتماعي، ذلك انه الهشاشة الاقتصادية والتدهور الايكولوجي والتشرد الاثني هي مشكلات مستعصية في الدول النامية أكثر منها في الدول المصنعة، ان فالأمن في الدول النامية لا يمكن فصله عن التهديدات غير العسكرية للأمن»

3- **البعد الاقتصادي للأمن:** ان لهذا المجال دورا بارزا ومهم جدا بالنظر إلى ارتباطه الوثيق بالمجالات الأخرى المتعددة، حيث يرتبط البعد الاقتصادي للأمن بالضغوط التي يسببها التنافس والاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.

ان الأمن الاقتصادي يشمل الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدول وذلك بمنحها ثقلا سياسيا على المستويين الإقليمي وكذا العالمي.

من خلال توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع. [1]

[1]- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص28.

كما أن الأمن الاقتصادي يؤدي إلى تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول أخرى.[1]

في إطار تنظيم إقليمي أو دولي، وعظم عائد هذه القوة يحقق في ذات الوقت الأمن الجماعي الذي يشير إلى انتقال المجتمع الدولي من حالة المجتمع تسوده الفوضى الاقتصادية نتيجة طغيان المصلحة الوطنية الخاصة إلى حالة المجتمع التي تسوده فكرة التعايش.[2]

وفي هذا السياق يمثل القطاع الاقتصادي مثالا واضحا يبين كيفية تفاعل مختلف القطاعات مع بعضها البعض، حيث يبين «باري بوزان» هذا الترابط من الأمن الاقتصادي و الأمن العسكري من خلال القيود التي تفرض على ميزانية الدفاع.[3]

4- **البعد الاجتماعي للأمن:** يرمي إلى توفير الأمن المواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء لان الدول تتعرض لاختراقات اجتماعية وثقافية، لا تقل أهمية من تلك الاختراقات العسكرية والسياسية وخصوصا مع الثقافة الحديثة والتقدم الإعلامي.

كذلك يشير إلى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها لذا وفي إطار هذا الأمن يقع على عاتق كل دولة القضاء على مثلث الرعب (الخف، الجوع، المرض) الذي يواجه الفرد، ولكنه لا يتحقق بعملية فورية تفرض سلوكا معينا من قبل الدولة، بل هو عملية مشتركة بين أبناء المجتمع الواحد والمسؤولين عنه، فالتعاون بين السلطة والشعب يعد شرط أساسي لتحقيق الأمن.

وفي هذا السياق تبرز مجموعة من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي السليم وهي:

* التماسك بين أفراد المجتمع والشعور بالانتماء إلى وطن ومجتمع واحد.

* التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة.

[1]-أشرف علام، مرجع سابق، ص 90.
[2]- نفس المرجع نفس الصفحة.
[3]-Thiery Balzacy, «la securite :Definition, Secteurs et Niveaux d'analyse ; available. http//popups.ac le (federalisme) document php ? id=216.

* توفر أجهزة الأمن المؤسسات التربوية، وكذا الجهاز القضائي العادل، بالإضافة إلى المؤسسات العقابية والإصلاحية الفعالة.

* التعاطف والتضامن بين أبناء الوطن الواحد مع السعي إلى معاجلة الصعاب والأفاق الاجتماعية.

* التمسك بالعقيدة الدينية.

من خلال هذه المقومات يمكن ان نحمي امتنا من مظاهر كثيرة تشمل تهديدا منها هجرة الأدمغة، مشكلة الأقليات الذي يعد مصدرا خطيرا يهدد الأمن التشوه اللغوي.

5- **البعد البيئي للأمن:** ينصرف هذا النوع من الأمن إلى حماية البيئة من الممارسات الإنسانية، وكذا المحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني باعتباره عامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية التي تسببت في حدوث ظواهر أخطار تغيير المناخ الاحتباس الحراري، التلوث، توسيع ثقب الأزون، الجفاف....[1]

تجدر الإشارة إلى العلاقة التي تربط البشرية بالبيئة تعد الموضوع الأساسي لعلم الايكولوجيا ولان المخاطر البيئية قد تفاقمت فانه من الأنسب إعادة صياغة علاقة أكثر تحديدا بين الطرفين ذلك ان الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل.

لذلك بيمكن القول ان هناك أربع أسباب تجمع بين الأمن والتغييرات التي تطرأ على البيئة نتيجة الجراء الإنساني:

1- التدهور البيئي: هو في حد ذاته تهديد للأمن الإنساني ولكل أشكال الحياة على الأرض

2- تدهور حال البيئة أو تغييرها يمكن أن يكون اما نسبيا أو صراع عنيف.

3- تبرز القدرة على التنبأ والسيطرة عنصران أساسيان في تأمين البيئة وفي ظل التدهور البيئي والتغييرات التي تشهدها الأنظمة البيئية فانه يتعذر إصلاح ذلك.

[1]- بن عنتر عبد النور،مرجع سابق،ص 57.

4-تبدو جليا الصلة بين البيئة و الأمن وهو ما دفع إلى المطالبة بوضع سياسة أمنية تتسع بالمسؤولية تجاه النواحي البيئية باعتباره جزءا من نطاق السياسة العليا.[1]

وسائل تحقيق الأمن

يعد الأمن أحد الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية، تسعى الدول وبحرص شديد على تدعيم أمنها، تحت أي ظرف، وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانيات، وتضحيات وتتبع في ذلك وسائل من أجل غرض أسمى في السياسة، والمتمثل في حماية السيادة الإقليمية ومنها:

1- الدخول في علاقات تحالف مع بعضها، خاصة اذا كانت غير قادرة على توفير الحماية الضرورية لأمنها الوطني.

2- الحصول على معونات عسكرية، واقتصادية من اية مصادر خارجية حتى وان لم يتيح ذلك الارتباط رسميا، في إطار تحالف أو تكتل دولي معين.

3- توقيع معاهدة عدم اعتداء بين دولة، ودولة أخرى، اذا ما كان لهذا الميثاق القدرة على حماية الأمن.

4- إتباع سياسة محايدة على تخفيف العداوات التي قد تتعرض لها الدولة في حالة انحيازها إلى تكتل دولي معين.[2]

نضف إلىهذا قدرة الجماعة على متابعة الاتجاهات، وا ٍدراك التقدم في العلم والثقافة في العالم، والقدرة على فعل شيء ازاء هذه التحديات من شأنها تخفيف حدة القلق على الخطر الذي يهددها.

لكن الحقيقة لا تنفي ان هناك دولا لجأت إلى وسيلة القوة لدعم رفاهيتها، والحفاظ على أمنها. ومن هنا ينبع مفهوم الحاجة إلى القوة للحفاظ على الأمن رغم أن البعض يرى ان القوة في أعلى صورها تتمثل في شن حرب.

لكن مجرد الإحساس بامتلاك القوة يساعد على الوصول إلى حلول مقبولة.

[1]- أشرف علام، مرجع سابق، ص 93.
[2]- وسيلة دراز وحسينة عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

فالدولة عندما تبحث أو تحاول إيجاد منهج أو إستراتيجية تحقق من خلالها أمنها تجد نفسها أمام خيارين:

الاول: أن تقوي نفسها، وتركز جهودها لفرض سيطرتها، وتقوية نفوذها، اي أن درجة الأمن التي تنعم بها الدولة، تتوقف على قوتها وهذا الخيار يكرس ظاهرة الصراع الدولي.

الثاني: تركيز كل جهودها لزيادة التعاون بين الدول وبالتالي الوصول إلى درجة لتخفيض دور القوة في العلاقات الدولية أي أن الأمن يتحقق من خلال التعاون الدولي وعلاقات حسن الجوار.[1]

[1]- وسيلة دراز، حسينة سي عبد الله ، المرجع السابق، ص.ص 35-36.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية

تمهيد:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن الواحد والعشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ " عملية التنمية"، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، يعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات الأكثر تداولا اليوم على مستوى المحلي والدولي وقد استعمل في مجالات عديدة وتناوله الباحثون من زوايا مختلفة كل حسب تخصصه وتوجيه العلمي مما جعل للمصطلح مفاهيم عديدة:

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية

يعد أول ظهور لمصطلح التنمية في عهد الاقتصادي البريطاني ادم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، إلا انه لم يستعمل إلا على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدما للدولة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع سواء كان التقدم المادي " Matériel progressa" و " التقدم الاقتصادي " Economic progrem"[1]

لقد برز مفهوم التنمية Développement بصورة أساسية كانت منذ الحرب العالمية الثانية حيث أطلق على عمليات تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة والتي سميت بعملية التنمية[2]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كعقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية وجاء تطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية فأصبح هنالك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، وكذا التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، بالإضافة لاستحداث مفهوم التنمية البشرية والذي

[1] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص184.
[2] نصر عارف، "مفهوم التنمية"، متحصل عليه::www.islamonline.net بتاريخ 23 فيفيري 2014

استعمل لأول مرة سنة 1977 وأعلن عنه رسميا من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 1986 للإنسان وبالإنسان[1]

أو بالأحرى أنها تهتم هذه التنمية بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع، اظافة إلى ذلك ظهر مصطلح التنمية المستدامة. وتم تكريسه رسميا في مؤتمر ريوديجانيروا للبيئة والتنمية في جوان 1992، الذي جاء للتأكيد على ضرورة القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وتوفير فرص متساوية أمام الجميع.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

1- المعنى اللغوي للتنمية:

نجد أن مفهوم التنمية مأخوذ من نمى ينموا بمعنى زاد، ونمى تنمية بمعنى جعله يزيد، لتكون التنمية مصدرا لفعل من أفعال الجعل، الذي يقضي بحصول زيادة في شيء معين. وهذا الشيء هو الفعل الخارجي المتمثل في قيام جهة خارجية بجعل شيء معين ينمو وفق شروط معينة وانطلاقا من خطة معينة مرسومة حتى تستطيع تلك الجهة تحقيق الأهداف المرجوة من وراء جعل ذلك الشيء ينمو نموا معينا.[2]

2- المعنى الاصطلاحي للتنمية:

وأما من الناحية الاصطلاحية: فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهوم للتنمية وسبب ذلك اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كالمجال الاقتصادي مثلا فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال بينما الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات فيكون المفهوم تبعا لهذه الرؤية الشمولية ولذلك وضعنا بعض التعاريف التالية للوصول إلى تعريف شامل نوعا ما.

[1] شقق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ أسس تطبيقات، ج1، القاهرة: [د.د.ن]، 2006، ص2
[2] محمود محمد محمود، التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2008، ص12

●تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة: : تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها – أساسا على المناطق الريفية"[1]

●تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955م: هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه"[2]

●تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة: عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال

هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي:

1- تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات،

2- استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج- سلعا وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية،

3- مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار ثراء المفهوم المبين، فالتنمية حركة تستهدف تحقيق حياة للمجتمع الملي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي. أو من خلال مبادرة المجتمع الملي نفسهوا إذا لم تتيسر هذه المبادرة فان هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توقظ وتثير هذه المبادرة ضمانا للحصول على استجابة جماعية وفعالة للحركة.

[1] سميرة نصري، "التنمية أهدافها أبعادها"، متحصل عليه: http:/0503 SAMIRA.MAKTOOBBLOG.com/74 بتاريخ 23 فيفيري 2014

[2] عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1996، ص5

3- **المعنى الإجرائي**: تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:

" تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية"[1]

كما تعرف بأنها:" الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسر عة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من لمجتمعات بهدف إشباع حاجاته"[2]

وتعرف كذلك بأنها " ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت لتجارة وظهرت الحاشرات المختلفة على ارض المعمورة[3].

كما تعرف: " بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءةا إنتاجية عالية"[4].

ومن خلال م سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها :

1. تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
2. لتنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير
3. تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع، وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع

[1] احمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية،ط2، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص99
[2] تقرير منظمة الصحة العالمية، (دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح)، معهد الدراسات البيئية، جامعة تورنتو، كندا، 1986، ص7
[3] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 265.
[4] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (التجربة في مجال تنمية المجتمعات المحلية)، منشورات اليونسكو، الأمم المتحدة 1998 ، ص9

جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد والتحسن المستمر لنوعية الحيات فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

المفاهيم المشابهة للتنمية:

-النمو: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في المحيط اقتصادي معين، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي، أما الاقتصادي "S.Kuznets" في كتابه" النمو و الهيكل الاقتصادي" يعرف النمو الاقتصادي كما يلي " النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية ، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي"[1]

ويعرفه "جون ريفوار" بـ التحويل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة ، وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع

كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية:

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد ان يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو لدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقة، أي أن الزيادة النقدية فيدخل الفرد مع عزل اثر التضخم.

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

[1] عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001 ، ص 198.

التغير: التغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع. أو في أنماط علاقاته ومعاييره التي تؤثر في أفراده، والتغير لا يؤدي بالضرورة الحتمية إلى التقدم والازدهار

المطلب الثالث: مجالات وأهداف التنمية

- **مجالاتها**:

من خلال تعريفنا للتنمية بصفة عامة لمسنا كل الجوانب المختلفة للحياة فلاحظنا اتساع مجالات ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإدارية حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية كالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز المجالات التنموية التالية:

- **التنمية الاقتصادية**: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما انه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.[1]

- **التنمية الاجتماعية**: ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاجتماعية تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي

[1] سالم بن تركي، التنمية في عالم الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص19

(العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا).[1]

•**التنمية الثقافية**: تعتمد على تزايد عد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة.

•**التنمية السياسية**: وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية التجنيد السياسي والمشاركة السياسية ونحوها وا إشراك مؤسسات المجتمع المدني[2]

•**التنمية الإدارية**: " وهي تهتم بالتغيرات الجذرية في هياكل ونظم وأساليب عمل الجهاز الإداري وأنماط السلوك البشري فيه من اجل زيادة فاعلية هذا الجهاز في تحقيق أهداف التنمية"[3]

•**التنمية البشرية**: من حيث تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم والتدريب وفرص العمل المتاحة في المجتمع. إذن فالتنمية البشرية يمكن اعتبارها" المجال الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة العملية للموارد البشرية[4]

وهناك كذلك بعض المفاهيم المرتبطة بالتنمية مثل:

[1] عبد المطلب المجيد، مرجع سابق، ص 186

[2] عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المعوقات وللممكنات في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص136

[3] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، ط2، الإسكندرية : المكتبة الجامعية للنشر والتزيع، 2000، ص290.

[4] رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، [د.ب.ن]: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002، ص19

•**التنمية الريفية**: هي أسلوب لإستراتيجية تتم. لإعداد وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة محدودة من الناس وهي عملية شاملة ومقصودة ويسود فيها عامل المشاركة.

•**التنمية المستدامة**: كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك " الصادر عن الجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة " برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة:" بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم"[1]

ثانيا: أهداف التنمية:

تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيرا عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى (ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع إضافة إلى تحقيق الأهداف لتالية:

1- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.

2- القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 137.

الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.

3- تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

4-تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وا ٍشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وانه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

5- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.

6- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها اقرب من الدولة إلى المواطن واعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.

7- بروز إمكانيات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية[1]

8- التنمية مسالة نسبية وائمة التغير، فأهداف التنمية تتغير وفقا ما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، ولما كان الاحتياج والممكن يتغيران وفقا للظروف، فان أهداف التنمية ومتطلباتها يخضعان لذلك التغير، فالتنمية عملية مستمرة ومتغيرة تبعا لتغير حاجات الإنسان التي لا تنتهي، وتبعا لما يستجد في طريقه من مشكلات وتحديات سواء من الطبيعة ، ومع أخيه الإنسان[2].

[1] المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية والتنمية المحلية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة إدارة محلية، 2001، ص ص 73، 74.

[2] احمد جمعة حسنين، " التربية وتنمية المجتمع"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد : 1، العدد 8 ، جانفي 1992. ص381

المطلب الرابع: نظريات التنمية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن 20، ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف من نواي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول، والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية.

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات، بحكم أنها لا تعتبر كنماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان، بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه، إلا أنها ساهمت في (اغتناء الحقل النظري للتنمية، وفسحت المجال أمام المفكرين والفاعلين الجدد لبلورة مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية)[1]

لذلك دأب العديد من الباحثين إلى تقسيم هذه النظريات إلى كلاسيكية وحديثة، وغالبا يراد بالنظريات الكلاسيكية، تلك التي تعتمد على مبدأ التطور الطبيعي للأمم والتي مثلها كل من فريدريك لست، رستو وبوشير، من خلال وضعهما لمجموعة من المراحل التي تمر منها كل أمة حتى تصل إلى مرحلة النمو. ثم هناك نوركس في نظريته المعروفة بالحلقة المفرغة للفقر.

- **النظريات الكلاسيكية**:

وحتى يمكن أن نقف أكثر عند مبادئ هذه النظريات، سنركز على التمييز ما بين نموذجين للتنمية، وهو ما شكل لب الاختلاف فيما بينهما، ويتعلق الأمر بالتنمية كحالة والتنمية كعملية.

أ- التنمية كحالة: ويقصد بها الوضعية التي يجب على كل دولة أن تكون عليها من (التقدم والتطور على جميع الأصعدة، وهو النموذج الذي تمثله الدول الصناعية الكبرى)[2].

لهذا فقد افترض العديد من المهتمين بقضايا التنمية والتخلف أن على الدول المتخلفة والضعيفة إن أرادت أن تعيش حالة التنمية أن تتبع خطى الدول المتقدمة.

[1] Esclassan Christine et Bouvier Michel. la décentralisation élément de la transformation d'un débat, revue. « pour ».Toulouse n°83-84.1982p7

[2] أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص231

إلا أن المعايير التي تم اعتمادها آنذاك للحكم على دولة ما بأنها تعيش حالة التنمية هي ارتفاع الدخل الفردي وارتفاع الناتج الوطني الداخلي ووجود مجتمع منتج، ليس لذاته فقط، بل لغيره أيضا، من اجل توفير (العملة النقدية التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ومواجهة كافة الاختلالات الاجتماعية والمجالية، وهي الحالة التي عبر عنها رستو في تقييمه لمراحل النمو بمرحلة الاستهلاك الجماهيري الموسع)[1].

إلا أن النقطة السلبية التي تعاني منها هذه النظرية وغيرها من النظريات التي تتناول العالم المتقدم والعالم الثالث، هي تجاهلها للخصوصيات والاختلافات التي تميز كل بلد ومجتمع على حدة، سواء على المستوى الطبيعي أو الاقتصادي أو الثقافي، والتي تجعل أي مقارنة أو مقاربة بين هذه الدول بدون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات هي غير ذات جدوى، وإلا فسيتم الوقوع في خطأ الإسقاطات والحلو الجاهزة للمشاكل.

فكما هو معلوم، هناك فوارق واضحة بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي ترجع إلى أسباب تاريخية وثقافية واجتماعية، والتي كان لها اثر على الهياكل الاقتصادية لكل مجتمع.

لهذا فبعض دول العالم الثالث التي سقطت في براثن أفكار التغيير والتنمية على نموذج دول العالم المتقدم، وجدت صعوبة كبيرة ، إن لم نقل فشلا ذريعا في الوصول إلى أهدافها. لأنها وجدت نفسها تعيش مشاكل هيكلية ذات أهمية قصوى، من قبيل المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والوفيات ومشاكل الصحة وغيرها، إضافة إلى اختلال الجهوية والإقليمية في ترابها، الشيء الذي أثر على كافة سياساتها واستراتيجياتها التنموية التي ركزت على الجنب الاقتصادي.

في حين نجد أن هناك دولا أخرى استطاعت أن تبني لنفسها طرقا للتنمية اعتمادا على مبادرتها الخاصة، من خلال مجموعة من الإصلاحات، خاصة بالنسبة للدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سابقا،

[1] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998، ص244.

أو دول أوروبا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا، والتي استطاعت في نماذجها التنموية أن تؤثر على أمم أخرى.

ب- التنمية كعملية: إن الوضعية التي وصلت إليها الدول المتقدمة من التطور التقني والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لم تأت بمحض الصدفة، بل تطلب ذلك المرور من مجموعة من المراحل، وتراكم التجارب والأفكار التنموية، وهو الشيء الذي يعني أن التنمية هنا هي عملية يتطلب الوصول إليه قطع مراحل مختلفة وسنوات طويلة.

لذلك فقد طرحت أمام الدول المتخلفة، ضرورة اختيار السبل الكفيلة بتحقيق تنمية شاملة، فكان أمامها كما سقت الإشارة إلى ذلك، الاختيار ما بين تتبع النموذج الغربي في عملية التنمية أو إيجاد طرق خاصة بها تأخذ بعين الاعتبار قدراتها المحلية وا ٍمكانياتها البشرية، وخصائصها الثقافية والتاريخية والمجالية.

النظرية الجديدة للنمو:

كان لخيبة الأمل التي أصابت المفكرين والاقتصاديون نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية خلال الثمانينات وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جيدة أطلق عليها النظرية الجديدة للنمو The New heury of Growk والتي وا ٍن كانت لم تكتمل بعد إلا أنها تتسم بالانتقانية بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو.

حيث يرو أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل

الادخار ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية لنمو الاقتصادي

والاعتماد على الرأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير لضمان الاستثمار [1]

توافر البني التحتية للاقتصاد الوطني وتركيز على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية

[1] ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية ، تر : حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص295

عكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجيدة وعدم إعطائها اهتمام كافي للمشكلات الأساسية في تخلف البني التحتية والمؤسسية[1]

تعددت النظريات المفسرة لعملية التنمية أو الداعية والمنظمة لها وبالتأكيد تنوعت الإيديولوجيات والمصالح التي صبغت هذه النظريات بصبغتها النهائية سواء انعكاس مرحلة تاريخية معينة في حياة المنظر أو مصالح سياسية أو اقتصادية يعمل البعض منها على تحذير التخلف في الدول النامية وبالتأكيد لابد أن يدرك القائمون على عملية التنمية أن ما يفسر التنمية والتخلف في مجتمع ما قد لا ينطبق على مجتمع آخر وبالتالي لابد من قيام دراسات ميدانية تبني عليها الخطط التنموية ويتم من خلالها التأكد من مدى ملائمة تلك النظرية أو غيرها لهذا المجتمع.

[1] ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية ، تر : حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص295

المبحث الثالث: ترابطية الأمن والتنمية

إن تغير مفهوم ومحتوى وأبعاد التنمية و الأمن عبر المراحل التاريخية حيث نجد في السابق كانت التنمية تقوم على القوافل التجارية البرية والبحرية وكانت الجهود الأمنية في صورها الأولى في مراجعة العصابات التي كانت تهاجم القوافل حيث كانت الدول تسعى إلى المحافظة على حركة تجارتها داخليا وخارجيا لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي إلا أن النقلة النوعية بشان العلاقة بين الأمن والتنمية ارتبطت بالثورة الصناعية وظهور النظام الرأسمالي.

ولدراسة العلاقة بين الأمن والتنمية في الواقع المعاصر تتطلب التعرف على مفهوم وخصائص التنمية و الأمن المعاصر.

المطلب الأول: التنمية وانعكاسها على الأمن

إن العامل المشترك بين كل التعريفات المعاصرة إن التنمية عملية الانتقال المخططة والمنظمة والمبرمجة من وضع ما قائم إلى وضع آخر يفترض انه الأفضل ومن ابرز خصائص التنمية المعاصرة في إقامة الشراكات بين الحكومة والقطاع العام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وهكذا ازدياد الأهمية النسبية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن ثم فالتنمية المعاصرة لها خصائص معينة تميزها عن عمليات وتجارب التنمية التي حدثت عبر المراحل التاريخية السابقة الأمر الذي كان له آثار على مختلف جوانب الحية في المجتمعات المعاصرة وأبرزها الجانب الأمني الأمر الذي أدى إلى تطور واضح في مفهوم الأمن المعاصر بحيث اتسع نطاقه وازدادت أهميته في كافة الجوانب الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. [1]

[1] علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي، أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص ص 11، 19

وتؤكد الدراسات على انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها على احتياجات الأمن وأهدافه التي تعو لمت بدورها. إلا أن الواقع قد أثبتت أن الأمن يبقى أول الاحتياجات الإنسانية وأكثرها حيوية وضرورة للتقدم إلى الإمام.

المطلب الثاني : استراتيجيات تنمية الأمن وأمن التنمية

* يقصد بأمن التنمية توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنموية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي حيث يشمل هذا التعريف على عدة عناصر:

- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار
- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية
-المستو ى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع
- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في عملية التنموية وهنا أيضا يكون لأجهزة الأمن دورها العام والمحوري فهي الأجهزة المكلفة بتطبيق أحكام القانون وتوقيع الجزاء على المخالفين. [1]

فأجهزة لأمن لابد أن تكون ملتزمة بأحكام القانون المنظمة والموجهة بتوقيع الجزاء. وهذه إحدى الضمانات الهامة بصفة عامة وبالنسبة لأمن التنمية. فأمن التنمية يقوم على ازدياد المكون الفكري والمعرفي اللازم للتعامل مع قضايا الأمن بصفة عامة والقضايا ذات الصلة بعملية التنمية على وجه الخصوص.

[1] علي عباس مراد، المرجع السابق، ص 32

خاصة وان بعض القضايا لها أبعادها الفنية والتقنية والعملية المركبة والمعقدة والتي تحتاج إلى قدر كبير من الخلق والابتكار والمبادرة في العمل الأمني.[1]

* تنمية الأمن: يقصده بها عملية التطوير المستمر للأجهزة الأمنية مؤسسيا واستراتيجيا وعملياتيا للتعامل هذه لأجهزة بكفاءة وفعالية مرتفعة المستوى مع القضايا الأمنية بصفة عامة.[2]

ونستطيع أن نقدم بعض العناصر التي نرى من الضروري أن تشتمل عليها في ظل معطيات الواقع المعاصر وذلك على النحو التالي:

- المكون الاقتصادي للأمن: بمعنى أن الأمن كنشاط له مردوده الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي.

- الأمن أداة التحديث والتطوير المستمر اللازم لعملية التنمية حيث تؤكد الدراسات أن التكنولوجيا المعاصرة كالحاسب الآلي كانت نتاجا لبحوث أمنية.

- البعد الاجتماعي للأمن حيث يعد من أهم ضروريات الحياة المجتمعات البشرية إلا أن تحقيقه يرتبط بمدى تماسك المجتمع حول مجموعة من القضايا المشتركة أو حول مشروع وطني يلتف الجميع من حوله.

- البعد السياسي: يعمل الأمن على استمرارية الدولة ونظامها السياسي.

- البعد الثقافي: بناء وتشكيل ثقافة الأمن بان الأمن مسؤولية مشتركة.

الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية الأمن:

- إستراتيجية بناء الشراكات الأمنية
- استراتيجيات شبكة الاتصالات الأمنية
- إستراتيجية التطوير الإداري المستمر
- استراتيجيات التثقيف الأمني.

المطلب الثالث: لعلاقة بين الأمن والتنمية

إن أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو " روبرت ماكنمارا"وزير الدفاع الأمر يكي في ستينات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق إذ يرى في كتابه جوهر الأمن The Essence of Security

[1] علي عباس مراد، المرجع السابق، ص 32
[2] غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، عمان: دار الأمل، 1993، ص05

الصادر عام 1968 حيث يقول : " إن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، و الأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من انه قد يشتمل عليها و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية ، فلا محل للحديث عن الأمن" ويرى أن الأمن الحقيق للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المجالات سواء الحاضر أو المستقبل" ومن خلال تحليل ماكنمارا نقول عن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يوجد أمن فالأمن يتطلب الحد الأدنى من النظام والاستقرار وا ذا لا توجد تنمية أو توفير الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار.

-ويرى ماكنمار ا أنه كلما تقدمت التنمية تقدم المن، لأن الفقر يؤدي إلى ضرر الإمكانات البشرية اللازمة للتنمية وعدم تلبية الحاجات فيلجأ الإنسان إلى العنف والتطرف.[1]

ملخص الفصل الأول

تعتبر ثنائية الأمن والتنمية من أهم العناصر التي تقتضي العديد من البرامج والاستراتيجيات تفاديا لأزماتها الشديدة المجتمع على هذا الأساس سطر الفصل الأول لمعالجة المفهومين من الناحية المفاهمية حيث أدرج مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته وأهم الوسائل والأدوات التي تستهدف تحقيقها، وفي نفس السياق تم التعرض إلى مفهوم التنمية التي أصبحت ضرورة تشهدها الدول في كافة الأصعدة، فتضمن هذا الجزء الإحاطة بها من خلال مفهومها ونظريات التي تفسرها ومختلف الأهداف المرجوة منها.

وتأسيسا لما سبق نجد أن الأمن والتنمية جدلية قائمة لا زالت تعاني منها معظم دول العالم نتيجة حدة تأثير والتأثر فيما بينهما شكلا ومضمونا.

[1] روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص ص 14،25.

الفصل الثاني

الجزائر بين ثنائية الأمن والتنمية

تمهيد للفصل الثاني: الجزائر بين ثنائية الأمن والتنمية

لقد شهد واقع الجزائر أثناء انتقالها من الأحادية الحزبية الى التعددية الحزبية الكثير من الأحداث العديدة والمؤلمة عان فيها الشعب الجزائري بشدة وقسوة أثرت ذلك على جميع المجالات وعلى سير النظام السياسي الجزائري وفي هذا المبحث سنتناول واقع الأحزاب السياسية بعد التعددية وانعكاساتها على الأمن والتنمية في الجزائر وكذلك الآثار التي خلقتها هذه المرحلة.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والأمنية للجزائر بعد التعددية

تمهيد:

لم تكن أحداث أكتوبر 1988 التي عرفها النظام السياسي الجزائري سوى تعبيرا عن حالة الانسداد التي وصل إليها، فالأزمات الداخلية المتعددة والمختلفة لأزمته منذ نشأته وأخذت تتبلور في شكل ضغوطات تجلت آثارها مع مطلع الثمانيات انضافت اليها ظروف خارجية (إقليمية ودولية) مما أدى الى تآكل شرعيته وأصبح عاجزا عن ضمان الاستقرار والتوازن. وقد أعطت هذه الظروف الداخلية والخارجية فرصة لبعض النخب السياسية الفاعلة لإبراز نفسها على الصعيد الوطني وفي ظل هذه الأزمة تم إقرار دستور 23 فيفري 1989 كآلية لتأطير عملية التحول الى النظام التعددي.

وقد مرت الجزائر بمرحلتين ميزت انعكاساتها على الأمن والتنمية في الجزائر.

المطلب الأول: المرحلة الأولى من 1990 الى 2000.

من الناحية السياسية: شهدت هذه المرحلة منذ بدايتها أزمة توقيف المسار الإنتخابي ويعود هذا في إنتخابات ديسمبر 1991 الانتخابات التشريعية التي فاز خلالها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو حزب إسلامي معارض حيث مثلت مأزقا حقيقيا للنخبة الحاكمة في الجزائر وبغض النظر على التبريرات التي ساقها المسؤولون عن إيقاف المسار الإنتخابي، فان السلطة فتحت المجال أمام أزمة جديدة كادت أن تعصف بالدولة والمجتمع وخلفت مأساة وطنية عدد ضحاياها مئات الآلاف من الجزائريين ومئات الملايير من الدولارات كخسائر مست الخزينة الوطنية.

وهذا ما لخص انهيار شرعية النظام السياسي الجزائري.[1]

[1] - Abderrahim lamchichi,I'Algerie en crise, paris :Edition L'harmattan ,1992,P288.

ومن خلال الأزمة السالفة الذكر أحدثت بعض الثغرات التي كانت سببا في حدوث أزمة 1992 حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية تزامن مع حل البرلمان وعدم التوازن في الصلاحيات بين السلطة التنفيذية والتشريعية حيث تقدمت الأولى بشكل يخل الديمقراطية.[1]

- ومن مميزات هذه المرحلة العنف السياسي وهو يتعلق بأحد خصائص النخبة الحاكمة التي تحتكر السلطة منذ نشأة النظام وترفض مبدأ التداول على السلطة وهكذا يعتبر العنف كنتيجة لرفض التداول على السلطة.

- شهدت هذه المرحلة الصراعات الإثنية وهو ما حدث سنة 1994 عندما قامت مناطق القبائل بالمظاهرات التي تندد باستعمال اللغة الأمازيغية.[2]

ورغم استمرار اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة في البلاد إلا ان دستور 1996 وفي الديباجة اعترف بان في البعد الأمازيغي هو أحد الأبعاد الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية.

- شهدت هذه المرحلة كذلك عدم استقرار الحكومة: وهذا ما يبين عدم إستقرار المؤسسات السياسة في الدولة ونتطرق الى الحكومات الجزائرية في هذه الفترة:

أ – حكومة ما قبل المرحلة الإنتقالية:

1 – حكومة مولود حمروش(سبتمبر 1989 – جوان 1991): وعملت على تحقيق الإصلاح على المستوى الإقتصادي والسياسي والإداري:

- على المستوى الإقتصادي: الدخول المباشر في إقتصاد السوق دون الأخذ الإعتبار ضعف الإقتصاد.

- على المستوى الإصلاح الإداري: إصدار قانونين خاصيين بالولاية والبلدية لتطبيق حقيقي للمسار الديمقراطي.

[1] - أحمد طعيبة: "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر: 1988 الى 1994 " مذكرة الماجستير(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،1997)، ص ص 114،115.

[2] - محمد عباس: "التحالف ضد التعريب"، أسبوعية الشروق، العدد 285، الصادرة في 22 الى 29 أكتوبر 1996 .

- على المستوى السياسي: تنظيم أول إنتخابات تعددية محلية 12 جوان 1990 .[1]

2 - حكومة سيد أحمد غزالي (جوان 1991 الى 1992):

تميزت بتقليص عدد الوزارات ودمجها مع بعضها البعض وتفتحها نسبيا على باقي التيارات السياسية.

- تبنت كذلك السياسة النفطية للتعجيل بالخروج من ازمة المديونية وقامت هذه الحكومة بتهميش الإدارة وعدم العناية بالجهاز الإداري باعتبارها ليست دور مهم في التنمية الوطنية.

ب –حكومات المرحلة الإنتقالية:(1992 -1997):

تولى علي كافي "المجلس الأعلى" الفترة الانتقالية حيث استند الى الشرعية الثورية التاريخية، تميزت العلاقة بين الحكومة والمعارضة بالتصادم والإقصاء:

1 – حكومة السيد بلعيد عبد السلام: (جويلية 1992 - أوت 1993)

تضمن برنامج عمل حكومته 3 محاور:

- المحور الأول: تشخيص وضعية البلاد

- المحور الثاني: تحديد المحاور الكبرى لسياسة عمل الحكومة.

- المحور الثالث: الأولويات العاجلة للحكومة.

2 – حكومة السيد رضا مالك: (سبتمبر 1993- أفريل 1994)

عين من طرف المجلس الأعلى للدولة بعد استقالة بلعيد عبد السلام عرفت هذه المرحلة بالحل الأمني للأزمة إقصاء المعارضة وتهميشها وعدم وجود اي شخصية معارضة في الحكومة.

تميزت بمحاربة الانحرافات داخل الإدارة العمومية، تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن.

3 –حكومة السيد مقداد سيفي:(مارس 1994 – ديسمبر 1995)

بعد تعيين "اليامين زروال" رئيسا استقالت حكومة رضا مالك وفرضت حكومة مقداد سيفي.

[1] - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية الحزبية،قالمة ،مديرية النشر للجامعة ، 2006 ، ص 218.

- تميزت بالاعتماد على الحوار مع الأحزاب السياسية بطلب من الرئيس.

- تشكيل المجلس الإنتقالي كبرلمان – تركيز على الإصلاح الإقتصادي[1]

- اقامة المناطق الحرة.

4 – حكومة السيد أحمد أويحي: (ديسمبر 1995 –جوان 1997)

نظمت أول انتخابات رئاسية شاركت فيها أحزاب المعارضة – تعديل دستور 1996

- تميزت ببعث الحوار السياسي بين المؤسسة التنفيذية والأحزاب السياسية.

- تكريس الديمقراطية التعددية.

الحكومات الإئتلافية في الجزائر:

تعمل الأحزاب في هذه الحالة الى إقامة بعض التكتلات داخل البرلمان حيث عرف النظام السياسي الجزائري تجربة الحكومات الإئتلافية التي تعتبر سابقة في التاريخ السياسي الوطني وفي الأنظمة السياسية العربية.

1- الحكومات الإئتلافية في عهد الرئيس"الأمين زروال"

كانت الحكومة الإئتلافية الأولى "أحمد أويحي" جويلية 1997 –ديسمبر 1998 :

قام الرئيس الجمهورية بتجديد الثقة في أحمد أويحي وقام هذا الأخير بإجراء مشاورات سياسية مع الأحزاب الفائزة في الإنتخابات والممثلة في البرلمان لتشكيل الطاقم الحكومي، ضمت 3 أحزاب سياسية ممثلة في البرلمان.

- تميزت بقصر عمرها.

- ضخامة الأحداث والأزمات التي واجهتها.

- عرفت مساءلة وانتقادات من المجلس الشعبي حول الوضع الأمني والاجتماعي.

[1] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص ص 220،223.

2 - حكومة إسماعيل حمداني: (ديسمبر 1998 – ديسمبر 1999)

عرفت اختصار مدة ولاية الرئيس "الأمين زروال" بعد فشل حكومته الإئتلافية التي عجزت عن ادارة الأزمة السياسية في الجزائر.

عين الرئيس حكومة جديدة مهمتها التحضير لإنتخابات رئاسية مسبقة في15 أفريل 1999 فاز بها الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"[1]

من الناحية الإقتصادية:

نظرا لعدم تحسن الوضعية الإقتصادية من خلال تطبيق اتفاق الإستعداد الإئتماني وازدياد وضعية المؤسسات الإقتصادية سوءا سنة 1991 وتفاقم مشكلة المديونية حيث بلغ خدمتها مستوى خطير جدا (73.9%) من المداخيل الوطنية كما عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا مقداره 0.10% مما دفع بالحكومة الجزائرية الى الرجوع الى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، ويهدف هذا الإتفاق الى :

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

هذا البرنامج بقيادة حكومة مولود حمروش واجه الكثير من العراقيل حالت دون تحقيقه وابرز هذه العراقيل هي:

- غياب القوى السياسية والاجتماعية الداعمة له.

[1] - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص ص 227،229 .

- التحول في الأفكار الأيديولوجية وانتقال من الاشتراكية الى الليبرالية.[1]

الصراع بين النخب الحاكمة في هذه المرحلة

بعد وفاة الرئيس الراحل «هواري بومدين» ورغم تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع على السلطة بين جناح محمد الصالح الحزبي وجناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي لصالح عقيد من صفوفها هو «الشادلي بن جديد» تحت شعار «أقدم الضباط في أعلى رتبة».[2]

لقد كان المقدم قاصدي مرباح رئيس جهاز الأمن العسكري النواة الصلبة والمركزية للسلطة الفعلية هو الذي فرض الشخص الشادلي بن جديد بمساعدة العقيدين عبد الله بلهوشات ومحمد عطيلية.

بعد أحداث أكتوبر 1988 تمت اقالت الجنرال "لكحل عياط" من على رأس الجهاز الأمن العسكري ليخلفه "محمد بتشين" الذي رقي الى جنرال ليصبح الرجل القوي داخل الجيش وهذا قبل ان يتولى "خالد نزار" وزارة الدفاع سنة 1990، وهكذا أصبح خالد نزار بصفته رئيس الأركان أول من يتولى وزير الدفاع الذي تنازل عنه الشادلي ليصبح رئيسا لكل الجزائريين حيث جعل خالد نزار من الجيش قوة يمكن أن تفرض كلمتها حتى على رئيس الدولة بعد أن حذر من أن الجيش لن يقبل بوصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى الحكم.

وكان نزار رفقة الجنرال العربي بلخير يحضران أسماء أخرى لتقلد مسؤوليات سامية في قيادة الجيش خلفا لرجال الشادلي بن جديد، حيث أطلق عليهم اسم الاشتبهاليين أو صقور الجيش منهم محمد العماري، اسماعيل العماري، محمد مدين، قايد صالح، فضيل الشريف، هؤلاء ضغطوا على الرئيس الشادلي بن جديد لتقديم الاستقالة في **11 جانفي 1992**، بدعم من 180 ضابط.[3]

---

[1] - Khaled Nezzar :Algérie :Echec a une régression programmée, paris, published,2001,p114.

[2]- اسماعيل قيرة ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 96.

[3]- رياض الصيداوي " دور نفي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي" على الموقع http://www.ezzaman.com

وقد استغل الجنرال خالد نزار هذا الوضع لإعادة خارطة المسؤولية داخل المؤسسة العسكرية وهكذا بقيت متحكمة في زمام الأمور طيلة التسعينات وبما ان المؤسسة العسكرية هي مركز النظام السياسي في الجزائر ومهندسة عملية التحول نحو التعددية، حيث عملت على نجاح الانتخابات الاولى لترسيخ عملية التحول الديمقراطي فاعتبرت الانتخابات مأزقا حقيقيا للنخب الحاكمة في الجزائر التي اعتادت على احتكار السلطة، فخططت ودبرت بكل ما أوتيت من قوة على أن لا تصل المعارضة للحكم، حيث كانت هذه الانتخابات تعتبر جس النبض.[1]

وكانت انتخابات 26 ديسمبر 1991 أو امتحان التداول على السلطة، وفي أجواء تميزت بالفوضى وشدة الانفعال تم تمرير القانون 06-91 المؤرخ في 02 أفريل 1991 المعدل والمتمم لقانون 89-13 المتعلق بالانتخابات، وكذا القانون 07-91 المؤرخ في 05 أفريل 1991، وكان الهدف من هذا الإجراء القانوني محاولة كبح الجبهة الإسلامية للإنقاذ إعطاء فرصة أكبر لجبهة التحرير الوطني، وقد قوبل هذا الاجراء بمعارضة شديدة من طرف الأحزاب السياسية ووصفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالخيانة العظمى.

ولوضع حد لحالة التدافع التي عرفتها الساحة السياسية بين السلطة والمعارضة دعى رئيس الجمهورية الهيئة الانتخابية بموجب المرسوم 386-91 المؤرخ في 16أكتوبر 1991 بعد أن أعلن حالة الحصار وكلف الجيش بمسؤولية الحفاظ على الامن والاستقرار، وبسبب التصريحات المبالغ فيها من طرف الجبهة، مما استفز السلطات الأمنية والسياسية فاعتقلت كل من عباس مدني وعلي بلحاج.[2]

وقد كان توقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 تأكيد فشل النخب الحاكمة في امتحان التداول على السلطة الشيء الذي وضع هذا النخب أمام 3 خيارات:

[1]- عفاف حبة، "التعددية الحزبية والنظام الانتخابي"، مذكرة الماجستير:(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005)، ص 53.

[2]- توازي خالد، " الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ،المكانة،الممارسة،المستقبل"، مذكرة الماجستير،(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2005)، ص 115.

- الاستمرارية في لعبة الانتخابات الى غاية الدور الثاني، ومحاولة التلاعب بعدد المقاعد المتبقية لإحداث شيء من التوازن مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- اعتبار الطعون المقدمة الى المجلس الدستوري والتي وصلت الى 300 طعن من طرف الاحزاب والغاء بعض النتائج التي تحصلت عليها الجبهة.

- العمل على الغاء النتائج كليةوا إنهاء المأزق من أصله.[1]

وهذا ما أكده الجنرال خالد نزار بان الجبهة مرض يجب التصدي له واستئصاله والحفاظ على استمرارية الدولة الجزائرية.[2]

ومن هنا رصدت هذه الصراعات مصادر للعنف السياسي في هذه الازمة و تمثلت في ثلاث مصادر:

- العنف كنتيجة لرفض التداول على السلطة.
- العنف كنتيجة عن القطيعة
- العنف كنتيجة لنفي الاختلاف السياسي.

وعندما تحول المجلس الاعلى للأمن الى مؤسسة تأسيسية فعلية وذات فعالية وتأثير كبير في مجريات الامور، ومحاولة مواجهة حالة شغور السلطة والتي تصرف فيها المجلي الأعلى للأمن على أساس أنه سلطة تأسيسية بعد إنشائه للمجلس الأعلى للدولة وتمديد عهدته، وهي تعيين رئيس الدولة 30 جانفي 1994 فمع نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة، دون اجراء انتخابات رئاسية كانت الأمور قد رجعت الى المرجع الأولى أي حالة الفراغ الدستوري.

ومن ثم توافق الحاضرون في ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في 25-26 جانفي 1994 على تفويض المجلس الأعلى للأمن على تعيين الرئيس وقد عين المجلس فعلا الرئيس «ليامين زروال» رئيسا للدولة و وزيرا للدفاع، وأكدت أرضية الوفاق على أحقية المجلس في تعيين رئيس الدولة في حالة الشغور.[(1)]

[1]- خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، 1999، ص 10.

[2]-

وفيما يخص الاحزاب فقد صنفت هذه الاحزاب حسب القرب والبعد من الإدارة الحكومية وبناء على هذا نقترح ثلاث أصناف من الاحزاب شكلت خارطة السياسية في مرحلة الازمة:

1- أحزاب السلطة: تتمثل في جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطن الديمقراطي تعمل على الدفاع على السياسات الحكومية.

2- الأحزاب الموالية للسلطة: حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، تعمل الأولى على العمل لإقامة دولة إسلامية والثانية المناضلة من أجل الأمازيغية.

3- الأحزاب المعرضة للسلطة: جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة النهضة، وتعمل على معارضة مسارات السلطة الحاكمة في الجزائر.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : 2000- 2013.

شهدت هذه المرحلة من الناحية السياسة والأمنية وجه مغاير على المرحلة الأولى والتي تسلم فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم بعد انتخابات 1999 حيث قام باتصالات مع قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ والتي أثمرت عن إعلان الهدنة من الجانب الجيش الإسلامي ووعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالأمن وأصدر العديد من قرارات العفو الأمر الذي أعطى أملا كبيرا بإنهاء الأزمة الجزائرية نهائيا.

- أظهرت النتائج الرسمية الخاصة بالانتخابات الرئاسية في الجزائر التي اجريت يوم 8 أفريل 2004 أن الرئيس الجزائري «عبد العزيز بوتفليقة» أعيد انتخابه رئيسا للجزائر بعد أن حصل على 83.5%من مجموع أصوات الناخبين، وقد انتخب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من بين 6 مرشحين يمثلون التيارات الإسلامية والوطنية والشيوعية والعلمانية في ثالث انتخابات شرعية تعددية في تاريخ البلاد.[2]

وهذه أسماء المترشحين الست على النحو التالي:

---

[1]- أويحي لعيفة، النظام الدستوري في الجزائر، {و.م.ن}، 2002، ص 247.

[2]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 182.

1- مولود حمروش: عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ورئيس الحكومة في عهد الشادلي بن جديد

2- عبد الله جاب الله: رئيس حركة الإصلاح الوطني ذات الاتجاه الإسلامي.

3- أحمد طالب ابراهيمي: وزير الخارجية الاسبق ووزير الثقافة في عهد الهواري بومدين وهو نجل الشيخ البشير الابراهيمي.

4- عبد العزيز بوتفليقة: وزير الشؤون الخارجية الاسبق

5- حسين آيت حمد: رئيس جبهة القوى الاشتراكية الذي يتمتع بصمة تاريخية

6- يوسف الخطيب: سياسي قديم مستقل.

أعلن بوتفليقة في برنامجه الانتخابي عن ثلاث أولويات:

احلال السلام، الوئام المدني، واعادة الاعتبار للجزائر عل الساحة الدولية، فقد استطاع بوتفليقة أن يجمع بين القوى والتيارات الوطنية المحافظة والإسلامية.

وبهذا يمكن القول ان حكم بوتفليقة تميز بفتح المجال نحو النقاش والتعامل مع العديد من القضايا المجتمعية بين مختلف النخب سواء في شكل ملتقيات ورشات أو لجان عمل استطاعت تقديم خطاب تقدي في تقييم الحاصل.[1]

وعلى الرغم من كل هذا مازالت الجزائر تعاني من الفروق عن التصويت والمقاطعة الانتخابية، حيث تعرف الظاهرة تنامي في المدن الكبرى، نتيجة الوعي السياسي وتراجع دور التنشئة السياسية أو المستوى التعليمي، أو نتيجة فقدان الثقة في السلطة والأحزاب ، حيث قدرت نسبة المقاطعة بـ 38.09% في نتائج رئاسيات 1999.[2]

[1]- عمراني كربوسة، نور الصباح عكنوش، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكومة الرئيس بوتفليقة،" أعمال الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، ص 07.

[2] - Rachid Tlemcen, election est elites en algerie paroles de condidat, alger :chiche pedition, 2003, p167

ان ضعف دور البرلمان يفسر حالة من عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بسبب عدم التوازن الدستوري والقانوني من جهة، وبسبب ضعف الأداء البرلماني الناتج عن ضعف الأحزاب السياسية.[1]

وقد وسعت تعديلات الدستور 2008 من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى وفقدانها معايير المؤسسية وهي التكيف –التعقيد، الاستقلالية، التماسك[2]

كما أن المواد التي نصت استبعاد ارتكاز الاحزاب على بعض الثوابت الوطنية كالدين واللغة، قيدت عملية ظهور أحزاب سياسية جديدة.

فمن 61 حزب سياسي معتمد فقط 9 أحزاب تستوفي الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، والملاحظ ان 52 تشكيلة معنية بالاجراءات الجديدة ومست هذه التعديلات أساسا الأحزاب الإسلامية (حماس) التي تحولت الى حركة مجتمع السلم (حمس) حركة النهضة الإسلامية التي تحولت الى حركة النهضة.[3]

ورغم الإصلاحات التي قام بها عبد العزيز بوتفليقة إلا ان الوضع مازال متأزما ومازالت الأحزاب السياسية تفتقر الى الديمقراطية الداخلية، ومازالت ظاهرة الانشقاقات والصراع السياسي متواصل بين أحزاب معارضة والسلطة، اذن فان رأس الأزمة يكمن في النظام السياسي نفسه الذي لم يعد قادرا على العمل كمركز قرار.

ان تبني مبدأ الاستمرارية ومواصلة دراسة الملفات التي تتعلق بقضايا البلاد العامة، حيث جاء رئيس الجمهورية ببرنامج ميداني يتمحور على ستة أبواب في العهدة الثانية:

الباب الأول: حول ترقية المصالحة الوطنية في كنف دولة الحق والقانون

[1]- عبد القادر عبد العالي، الاصلاحات السياسية نتائجها بعد الانتخابات التشريعية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 9.

[2]- توازي خالد،مرجع سابق، ص 148.

[3]- لرقم رشيد، "النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر"، مذكرة ماجستير ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة 2005 ،2006)، ص 71.

الباب الثاني: استكمال الإصلاحات بما يخدم المصالحة الوطنية والتنمية واصلاح العدالة، اصلاح مهام الدولة وتنظيمها الاصلاح في المجال الاقتصادي بترقية الاستثمار وتسوية مسألة العقار ومكافحة الاقتصاد الغير رسمي.

الباب الثالث: النهوض بتنمية مستمرة عبر انحاء الوطن

الباب الرابع: تبني سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى وتحديات الوطنية.

الباب الخامس: تحديث القدرة النجاعية الوطنية

الباب السادس: تعزيز مكانة الجزائر ومصالحها على الساحة الدولية.[1]

استنتاج:

على الرغم من تحقيق هذه المرحلة بقيادة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الى قدر كبير من الامن والاستقرار وبرامج تنموية ضخمة، نستطيع أن نقول أنها أعادت الجزائر الى المكانة المرجوة، الا انها تميزت المؤسسة التنفيذية في عهد التعددية الخزبية بعدة حكومات تمثلت في تركيبتها بالطابع التكنوقراطي والتمثيل الحزبي المتواضع مقابل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وبالتالي نقول انه لا وجود لاحزاب معارضة في هذه الفترة التي تسعى الى المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثالث: انعكاسات المرحلتين على الأمن والتنمية في الجزائر:

المرحلة الاولى :

لقد انعكست المرحلة الاولى على الامن والتنمية في الجزائر بمجموعة من المظاهر والاختلالات التي أصابت الاقتصاد الوطني وطبقته بالازمة شكلا ومضمونا وتردي الأوضاع الأمنية وحالة الاستقرار السياسي وهكذا أطلق على هذه المرحلة بالعشرية السوداء حيث يلخص هذا المصطلح الأوضاع الأمنية والسياسية في جزائر التسعينات من التردي الأمني والخوف على الحياة من جراء أعمال العنف مع التردي الاقتصادي

[1]- ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 239.

والاجتماعي والخوف من الفقر والجوع، فتراجعت القيم والأخلاق، وساد الحقد والكراهية ، وتغذت الجماعات المسلحة بالمقهورين اجتماعيا والمهمشين، وانجاز من هؤلاء لذات الأسباب الى قوى الدفاع الذاتي وسال الدم الجزائري بغزارة دون أن يتحقق لأي من المتناحرين طموحهم.

وما يميز انعكاس المرحلة الأولى من الناحية الامنية هو عدم اقتناع الشعب الجزائري بعدم جدوى اللجوء الى العنف الذي كثير ما كان بالنسبة إليهم في زمن الأزمة، وسيلة لتحصيل المطالب وتسيير الاوضاع الا ان الهول الذي عرفته الجزائر في سنوات الفتنة دفع لكلا الطرفين الى مراجعة استراتيجياتهم والحرص على الابتعاد عن الطروحات العنيفة والاستفزازية.

- الشيء الذي ساهم في عدم بناء دولة جزائرية، تتمتع بالأمن والتنمية في هذه المرحلة هي تجدر وتمسك النخب الحاكمة بالسلطة والتي تمرست على إدارة الحياة السياسية من خلال ممارسة العنف(باختصار كان التخطيط من أجل الكرسي فقط)

وعلى الرغم من كل هذا تبقى مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من المراحل المتميزة في الجزائر بعد الاستقلال، ولكن يبقى النقد موجه الى السياسات الحكومية في اعتمادها على الريع البترولي لتحريك (الدورة الاقتصادية وذلك بسبب استمرار مقاطعة الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني، عجز المؤسسة الجزائرية على المبادرة والانتاج.

وفي الأخير لابد من الإشارة الى نقطتين اثنين وهي ان إمكانيات الجزائر كبيرة جدا ومواردها متعددة ومتنوعة ولابد من استغلالها من اجل التحول الى وضع أحسن ، الإشارة الثانية هي ان الأوضاع المحيطة بالنظام سواء الاقتصادية او السياسية الأمنية تتجه الى ما هو أسوء فالأزمة المالية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول الضعيفة تضيء لان يصبح الوضع في الجزائر سيء ومترد، فلابد من إيجاد عوامل الوقاية الكافية للتصدي له.[1]

[1]- محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري" ،أطروحة الدكتوراه :(كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر 2008، 2009)،ص 349.

المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة منذ بدايتها باحتكارها في يد نخبة واحدة والمتمثلة في رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كالذي اهتم بالجانب الأمني للوصول الى الجانب التنموي منذ بداية حكمه، حيث وضع القواعد الأساسية والمتمثلة في الوئام المدني والمصالحة الوطنية والاعتماد على مبدأ الحوار، حيث ان برنامج العهدة الأولى كان يرمي الى ارجاع الأمن وحقن دماء الجزائريين والعهدة الثانية تم خلالها الانطلاق في التنمية وتحقيق ثلاث مخططات تنموية، في حين أن العهدة الثالثة كانت للنظر في الإصلاحات السياسية والتي تقدم من خلالها رئيس الجمهورية بمجموعة من الأفكار لتقوية أسس الممارسة الديمقراطية الذي أكد كل هذه المكاسب ساهمت في تحولات اقتصادية كبرى، بحكم ان البنى التحتية التي أنجزت والتي هي في طريق الانجاز، مكنت الجزائر من التطلع الى أن تكون دولة صاعدة في المجال الاقتصادي، هكذا نقول ان الجزائر عادت الى وضع أمني وتنموي يليق بمكانتها كدولة محورية في قارة إفريقيا.

والسؤال الذي يبقى مطروحا في هذه المرحلة، هل الانشغل ببرامج التنموية وتجاوز ثقافة الأزمة مرتبط فقط بالرئيس الحالي؟ وهل المخطط والاستراتيجيات المعتمدة تلوح في الأفق والى وضع أدنى دائم وتنمية مستدامة أم أنها واجهة غير مبنية على أسس دقيقة مهددة بالزوال في أي لحظة؟. [1]

عرفت المؤسسة التنفيذية في عهد التعددية الحزبية عدة حكومات تميزت في تركيبها بالطابع التكنوقراطي والتمثيل الحزبي المتواضع مقابل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، حيث تنازلت أحزاب المعارضة المتناقضة ايديولوجيا، بما فيها غير الممثلة في البرلمان عن برامجها الانتخابية في سبيل المشاركة في الحكومة.

[1]- محمد بوضياف ، مرجع سابق، ص 243.

وتميزت الحكومات الانتقالية بعدم الاستقرار الوزاري الصراع الحزبي، وغياب التنسيق وهيمنة رئيس الجمهورية على صلاحيات الحكومة، ومما قلص هامش مشاركة الاحزاب في صنع السياسة العامة وصنع القرار السياسي.

وان سياسة التعدد الحزبي تعتبر بحد ذاتها احدى آليات التحول الديمقراطي ومن أهم قواعد الديمقراطية وأن أي دراسة جادة لمستقبل التجربة الديمقراطية في النظام السياسي لابد ان تتوقف على التجربة الحزبية، وتبقى الاحزاب الجزائرية الا تنظيمات غير فعالة في الحياة السياسية.

المبحث الثاني: الآليات القانونية والسياسية للمعالجة الأمنية:

نتيجة للظروف الأمنية والسياسية التي عرفتها الدولة الجزائرية ارتأت السلطات الرسمية اقتراح وتبني جملة من القوانين والمشاريع التي استهدفت تكريس الأمن بين فئات المجتمع.

المطلب الأول: قانون الرحمة والوئام المدني

حاول الرئيس اليمين زروال في منتصف التسعينات من خلال مبادرة «قانون الرحمة» ان يعالج الوضعية المتردية بشكل متوازن، فقد جاء في برنامجه الانتخابي لسنة 1995 أنه «في الوقت الذي لا يمكن فيه للجزائر أن تتخلى عن مكافحة الآفة الإجرائية المتمثلة في العنف، فانه يجب عليها دوما ان تمديدها الى أبنائها الذي أظلهم وغرر بهم خصومها في الداخل وأعدائها في الخارج».[1]

ويضيف قائلا: «ليس من علامات الضعف أن تتحلى الأمة الجزائرية بالرحمة تجاه أبنائها الذين يعرفون كيف يتداركون أنفسهم فالرحمة نابعة من قيمنا العريقة وترقيتها وتكريسها يستوقفان أيضا علمائنا وحكمائنا التقليديين ومثقفينا ووسائلنا الإعلامية ويتعين علينا كلنا الاضطلاع بها»[2]

ويضيف أيضا: «ان تجاوز أزمة العنف الجنونية هذه يدعو الجزائر أيضا الى تضميد جراحها كلها بفضل التضامن الوطني ورفض ثقافة الحقد»

ولكن على الرغم من كل الجهود التي قام بها الرئيس اليامين زروال الا أن «قانون الرحمة» لم يحضى بالنجاح الذي كان يأمله وذلك لرفض الجماعات المسلحة له من جهة، وتملص السلطات من مسؤوليتها تجاه من سمو«بالتائبين» واختلال التسيير السياسي بسبب تطاحن الجماعات والهياكل الجهوية على أعلى مستويات القرار الوطني.[3]

والكثير من الباحثين والمحللين السياسيين يرجعون بسبب استقالة الرئيس الى فشل الحوار الوطني.

---

[1] اليامين زروال ،برنامج ترشح للانتخابات الرئاسية، الجزائر: 1995، ص09 ولتفصيل أكثر أنظر الفقرة 42

[2] - نفس المرجع، ص16

[3] - خالد الشايب، عبد الرحمان كابوية، التحدي: بوتفليقة الرئيس وحصيلته، الجزائر: دار الحكمة، 2004، ص63

قانون الوئام المدني:

بعد فشل مسعى الحوار الوطني واستقالة الرئيس اليامين زروال زاد الوضع تدهورا وأصبحت الجزائر تعيش على وقع المجازر، وحملات الدول والمنظمات للتدخل في شؤون الجزائر، فسارع الرئيس الجديد المنتخب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الى طرح مبادرة الوئام المدني والتي تقوم على فكرة العفو والتسامح من أجل الجزائر، وقد جاء في هذا الصدد خطاب رئيس الجمهورية في 29 ماي 1999 ليؤكد من جديد على هذا المسعى، حيث قال: «انني أتوجه رسميا الى من عاد الى الله والوطن وسواء السبيل، فأؤكد بصفة قطيعة أنني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ التدابير التي تخولهم العودة الكريمة الى أحضان أمتهم، في كنف احترام قوانين الجمهورية بشرف وعدالة، ان عودتهم عن اختيار وطواعية، تكفل لهم حق الإسهام في تحقيق تطلعاته وتجسيد آماله في العزة والكرامة للجميع»[1]

ومع أن مبادرة الوئام المدني لم تقضي تماما على خطر المسلحين، الا ان بوتفليقة ظل يردد أن المبادرة كان لها الفضل في استتباب الامن ولو جزئيا، ونزول الكثيرين من أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة.

وظل يذكر بان الوئام المدني وعلى غرار سياسة الرحمة التي سبقته مكنها من تضبيط المساعي الشيطانية التي كانت تستهدف تشتيت تشمل الأمة كما مكن من حقن دماء الجزائريين واستعادة أمنهم الشامل.[2]

مضمون قانون الوئام المدني:

صدر قانون الوئام المدني على شكل القانون رقم 08/99 ودخل حيز التنفيذ في 13 ماي 1999، بعد ان أقرته الحكومة، ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وبعد شهرين طرح قانون للاستفتاء يوم 16 سبتمبر 1999، وقد لاقى تأييدا شعبيا كبيرا، بعد ان كان السؤال المطروح في الاستفتاء، والتي يمكن

[1]- خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ألقاه أمام الأمة، بتاريخ 29 ماي 1999.
[2]- مرسوم رئاسي رقم 05،287،المؤرخ في :09 رجب 1426 الموافق ل 14 أوت 2005،المنعلق بمشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

للناخبين الإجابة عنه بنعم أو لا، هل انتم مع مسعى رئيس الجمهورية المتعلق باسترجاع السلم والوئام المدني؟.[1]

مقتضى هذا القانون يتمتع أعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم لسلطات خلال أشهر بدءا من 13 ماي 1999، ولم يرتكب أي منهم أو يشارك في أية جريمة أدت الى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو اغتصابا، أو لم يستعمل متفجرات في الاماكن العمومية ردد عليها الجمهور بالإعفاء من المتابعة القضائية، أما من ارتكبوا مثل تلك الجرائم أو شاركوا في ارتكابها فتخفف الأحكام الصادرة عليهم.

في هذا الصدد تتماثل مواد قانون الوئام المدني الى حد كبير مع مواد قانون الرحمة، حيث خفف هذه العقوبات بصورة أكبر لمن يستسلمون خلال ثلاث أشهر، كما استبعد هذا القانون عقوبة الاعدام أو السجن مدى الحياة لأعضاء الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم مهلة الاشهر الستة بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبوها.

ولكن كان هذا القانون محدودا بمدة زمنية 06 أشهر فلا يمكن لأعضاء والجماعات المسلحة تسليم أنفسهم في ماي 2000 الاستفادة من تخفيف العقوبات أو الاعفاء من المتابعات القضائية، ومن ثم يعاملون بموجب المواد العادية في القوانين الدائمة، كما نص القانون على أنه بوسع الراغبين في تسليم أنفسهم بموجب قانون الوئام المدني وأمام السلطات المختصة سواء العسكرية او المدنية أو الادارية أو القضائية، ومن بين المواد في قانون الوئام المدني المادة 41 التي تنص على ان احكام القانون لا تطبق الا عند الاشخاص المنتمين الى المنظمات التي قررت بصفة تلقائية و ارادية محضة ووضعت نفسها تحت تصرف الدولة كليا، مثلت هذه المادة الاساس الذي أصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن أعضاء الجماعات المسلحة في ماي 2000 أي قبل ثلاثة أشهر من انقضاء أجل قانون الوئام المدني.[(2)]

---

[1]- نبيل بويبة، "آليات استرجاع الامن في عهد بوتفليقة"، متحصل عليه:
www.bochaib.net/mas/prppoption=com=content et vit=articep=187 :algerie.

[2]- عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظورالامن الانساني"، مذكرة ماجستير ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010)، ص 155.

المطلب الثاني: مفهوم المصالحة الوطنية

تمثل المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والأزمات والمنازعات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا وسلميا، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة و رشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل.

وقد تكون المصالحة خاصة بحسم خلافات وحل منازعات حول موضوع او موضوعات إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو قانونية داخل الدولة الواحدة، وقد تكون المصالحة ذات بعد وطني شامل تستهدف استرجاع الثقة على امتداد الساحة السياسية والجغرافية، واستعادة اللحمة بين رجالات الأنظمة السياسية على اختلاف توصياتهم[1] وهي صيغة لتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الإجتماعية اتجاه المواطنين وهي توطين النفس على قبول التعايش والتحلي بالتسامح واحترام افكار ومعتقدات الآخرين[2].

المصالحة تكون بين اطراف اختلفت وتنازعت الى حد الإقتتال والى حد تتازم فيه الأوضاع حتي يهتز كيان المجتمع، وتحدق بالأمن الوطني الشامل مخاطر وتحديات تمس باستقرار ومؤسسات الدولة، ويتكبد في ظلها المجتمع خسائر وتضحيات في الأرواح والأموال والقيم و المعنويات، في مثل هذه الظروف تبادر القوى الخيرة والمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الى تحريك وتفعيل إستراتيجية المصالحة الوطنية، بنية اجتثاث جذور الأزمة وأسبابها واستئصال وما خلفته من الضغائن والأحقاد في اعماق شرائح وفئات المجتمع لتسود اجواء الأخوة والوفاق المدني والتضامن والوحدة الوطنية لوقاية الأجيال والأوطان مستقبلا من جحيم تكرارها وصيانة الأمن والسلام بما يحقق بالدولة مقومات القوة والهيمنة والتقدم والوفاء.[3]

والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتيجية اختارتها قيادة المرحلة الجديدة، يقصد بها كم أوضح السيد رئيس الجمهورية : « هي اعادة بناء الروابط والأواصل التي انقطعت بين أفراد المجتمع تمزقت اوصاله، لا بفعل أعمال عنف بحسب، بل بفعل أيديولوجيات الظلال، والبغي بوجه خاص، وعليه فانها لا تقتصر في

[1] - عميمور، مرجع سابق، ص 328.
[2] - حمدي بحري، "المصلحة الوطنية: خيار أم شعار"،جريدة الشروق اليومي، العدد 1275، بتاريخ 2005/01/11 .
[3]- عميمور، مرجع سابق، ص 156.

نظري على مجرد ايقاف اعمال العنف بل انها تفي في غايتها القصوى اعادة بناء الوفاق بين الجزائريين، ايا ما كانت مطامحهم وغاياتهم وبث روح السلم في الصدور، وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما فات، وهي تعني كذلك مصالحة سياسية بين الجزائريين، وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيلا من خلال اصلاح الدولة، و اعادة تنظيم الساحة السياسية، والإصلاحات الهيكلية للقضاء على الأسباب التي ادت الى انفجار الأزمة، وبانشاء علاقات اجتماعية جديدة»[1]

فالمصالحة من هذا المنظور هي تكاتف الجميع حول بناء مشروع مجتمع يحقق اهداف الثورة ويستجيب الى تطلعات الجماهير من جهة ومتطلبات العمر من جهة أخرى، وللمصالحة الوطنية التي تبنتها الجزائر ابعاد متعددة تنوعت بحسب مشكلات الجزائرية.

1- ثقافة السلم والمصالحة:

بعد عشرية دامية حصدت أرواح مئات الآلاف من الجزائريين وحطمت أركان اقتصادهم وشوهت صورة بلدهم وقطعت أوصال مجتمعهم بعد كل هذه الفضاعة كان لابد من تحقيق هبة تحسم أمر هذه الفتنة وتتكفل بتبعاتها تكفلا تميزه الرأفة ويطبعه العدل ويزكيه الحلم وحسن الصفح والإقالة والتساوي قد تترسخ في الأذهان والسلوكيات وتتوارثها الاجيال.[2] وقد استطاع الرئيس بوتفليقة تجسيد هذه المعاني من خلال مسعى الوئام المدني والذي لم يكن سوى خطوة أولى تهدف الى تحقيق التهدئة الأمنية تليها خطوات في اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان الهدف منذ انطلاقة الاولى من المرحلة الجديدة، هو المصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من رأب الصدع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد،

[1] - خطاب رئيس الجمهوررية السيد عبدالعزيز بوتفليقة، امام اطارات الأمة، بنادي الصنوبر، (قصر الأمم)، جريدة الشعب، العدد 12522، بتاريخ 2001/04/28، ص 04.

[2]- دليلة بركان، عبد العزيز بوتفليقة:رجل السلام والتحدي، الجزائر: المكتبة العصرية، {د.ت.ن}، ص 31.

نتيجة لمنطق رفض الأخر ومحاولة استئصاله وما صاحب ذلك من شعارات للقطيعة تهدف الى تحويلنا الى نكرات ومجهولين في تاريخ الأمم والشعوب.[1]

ومن هذا الصدد سنعمل على مفهوم المصالحة الوطنية بوصفها عنوان للمرحلة الجديدة ونكشف عن القيم والأبعاد التي تتضمنها ودلالاتها، ثم نحاول رصد مواقف الأطراف المختلفة حول هذه المنظومة الثقافية لمعرفة آفاقها المستقبلية.

أبعاد المصالحة الوطنية:

ترتكز إستراتيجية المصالحة الوطنية بوصفها نسقا قيميا، على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية باقتلاع جذورها والقضاء على مسبباتها ومعالجة آثارها، وعلى فكرة تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أساس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الإجتماعية الكاملة وتوفير عوامل قوة الدولة الجزائرية وهيبتها في كل المجالات[2] وذلك من خلال عرض اهم الأبعاد المشكلة لها.

البعد الأمني للمصالحة الوطنية:

ان المصالحة الوطنية من خلال هذا المنظور هي السعي الى وقف الإقتتال، وانهاء حالة الحرب بين الجزائريين، ونزع فتيل الفتنة بين الأطراف المتصارعة واقناعهم بان لا غالب ولا مغلوب في هذا المستنقع المليء بالماسي والدماء والمولد للأحقاد والضغائن ومعالجتها قبل انتقالها الى الأجيال القادمة، وتاتي مبادرة السلم والمصالحة الوطنية، التي دعى اليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كتتويج للسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لإحتواءه « الحرب الأهلية» التي اندلعت في اعقاب الغاء المسار الإنتخابي والتي انحصرت في صراع دام بين أمراء الدولة جنرالات السياسة والمال.

[1]- محي الدين عميمور، الجزائر والكابوس، الجزائر: درا هومة، 2003، ص 208.
[2] - الصديق شهاب، "المصالحة الوطنية ... قيم ... ضمانات" ، مجلة الفكر البرلماني، العدد8 0، مارس 2005، ص 76.

لقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين انه بدون عودة السلم والأمن لن نصل الى مساعي التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، اذا انه طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن فانهم يقدرون بكل وعي ما لهما من اهمية لا بوصفهم افرادا كل على حدى بل بالنسبة للأمة جمعاء.

و حتي يتسنى لهم الخروج من الأزمة ومظاهرها اقترح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الشعب الجزائري ميثاق الوئام والمصالحة الوطنية يدعوهم الى تزكية الإجراءات الرامية الى استتباب السلم، من خلال ابطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المتورطين في العمل المسلح سواء داخل البلاد او خارجه والعفو عنهم، وابدال العقوبات او العفو عن جزء منها، شريطة ان لا تكون لهم يد في المجازر الجماعية او انتهاك حرومات او استعملوا متفجرات في الإعتداء على الأماكن العمومية.[1] وكذلك الإجراءات الرامية الى تعزيز المصالحة الوطنية والمتمثلة اساسا في الرفع النهائي للمضايقات التي يعاني منها الأشخاص المستفيدين من القانون المتعلق بإستعادة الوئام المدني، وتسوية وضعيتهم الإدارية، واجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية، وكذلك الإجراءات الرامية الى تعزيز التماسك الوطني.[2]

وقد استقبلت الجماهير الميثاق بحماس كبير وصوتت عليه بالاغلبية وبات واضحا بان ثمن المصالحة الوطنية هو تقبل قلب الصفحة نهائيا، وعدم التوقف عند معطيات مرحلة الفتنة، وهو أمر بالغ القسوة، ومر الطعم ولكنه ثمن الاستقرار، خصوصا أن كل الاطراف المتناقضة كانت ترى نفسها أنها على الحق فيما ذهبت اليه.[3]

ثم ان مشروع السلم والمصالحة الوطنية قطع الطريق امام المستفيدين من الفتنة والذين أخذ عددهم يتزايد يوم بعد يوم سواء الذين استفادوا سياسيا او المستفيدين ماليا، كما وضع حدا للمطامع الاجنبية بالتدخل في شؤون الدولة من خلال نقاط الضعف التي برزت في ظل الاضطرابات.

[1] - "الأمر رقم 01 -06 المؤرخ في 28 محرم الموافق ل 27 فبراير2006،المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،الجريدة الرسمية ،رقم 11 بتاريخ 29 محرم 1427،الموافق ل 28 فبراير 2006،ص 26 .

[2] - نفس المرجع، (الفصل الثالث والرابع والخامس من الأمر 01-06).

[3]- محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص 26.

لقد استطاعت قيادة المرحلة الجديدة، ممثلة في رئيس الجمهورية أن تجعل من الوئام المدني والمصالحة الوطنية نقطة تحول في تخلي الكثيرين عن السلاح والعودة الى الحياة الطبيعية مما يعطي الجزائر فرصة لإعادة هيكلة ساحتها السياسية بما يتلائم بمتطلبات المرحلة بعيدا عن المزايدات حول الثوابت الوطنية والاهتمام أكثر باقامة دولة القانون القادرة على حفظ السلم والأمن.[1]

البعد الاقتصادي والاجتماعي للمصالحة الوطنية:

تتضمن ثقافة المصالحة الوطنية بعدا اقتصاديا يعمل على توحيد النظرة الى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام، ويقول رئيس الجمهورية في هذا الصدد: «...ذلك ان التمييز بين القطاع العمومي والخاص، طالما اضر بنمو البلاد وانه بات من المستعجل ان نمحي هذه الازدواجية التي تشوب التشريع والتنظيم والممارسات، وذلك حتى نسمي المؤسسة الجزائرية، مؤسسة وكفى، حتى ان تلك المؤسسة الاجنبية او تلك التي تنشا عن الشراكة يجب ان تعامل بنفس المنطق، والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون يجب عليهم هم ايضا ان يتصالحوا فيما بينهم عبر حوار منظم دائم يراعى بنفس القدر مصلحة المؤسسة ومصلحة العمال» ويضيف حول ضرورة توفر شرط السلم من اجل تنمية اقتصادية قائلا«ان التنمية الاقتصادية مرهونة بالسلم كما ان ارضية السلم ستبقى هشة دون تنمية اقتصادية ومهددة باشكال اخرى، من التعبير عن العنف الاجتماعي، لذلك كان المحور الثاني من الجهد يعني باعادة دفع الاقتصاد وتنشيط الاستثمار، من الواضح لا يمكن الحديث عن السلم الاجتماعي والوئام المدني دون العمل في نفس الوقت ضد الفقر وضد تعميق الشروخ الاجتماعية وضد البطالة وازمة السكن»[2]. كما ان البعد الاقتصادي في ثقافة المصالحة الوطنية هو الاقتناع بضرورة الانفتاح على المحيط الخارجي، وبناء جسور التعاون مع التكتلات المجاورة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال عصرنة الاقتصاد الوطني

[1]- نشوان الحمو ،" مع اقتراب موعد الانتخابات... المجتمع الجزائري... في حالة ترقب"، أسرار الشرق الاوسط، العدد 92، 2004، ص 15.
[2]- خطاب رئيس الجمهورية القاه امام الامة في 02 أوت 1999 ، والذي استدعى خلاله الهيئة الانتخابية لاستفتاء سبتمبر 1999

وتفعيله وتنويعه وفتح مجال المبادرة الخاصة الخلاقة امام المقاول الجزائري، والترحيب بكل شريك يضيف قيم ايجابية للمنظومة الاقتصادية.

البعد السياسي للمصالحة الوطنية:

محاولة ترسيخ قيم التصالح والعفوا ٍعادة بناء فكرة الدولة كقيمة مرجعية لا غنى للمجتمع الجزائري عنها فان لثقافة السلم والمصالحة الوطنية بعدا آخر يحاول جمع وجهات نظر الساسة المختلفة والتي جعلت من القيم الوطنية عناصر متناقضة، حيث اتخذ كل حزب إحدى هذه المكونات وجعله محورا لنضاله وأساسا لمشروعه المجتمعي، وضاع الشعب الجزائري بين مزايدات هؤلاء هذا وذاك وانقسم المجتمع إلى أنصار المشروع الإسلامي والإسلام دين الدولة وأنصار المشروع العروبي واللغة العربية والانتماء إلى الوطن العربي هو أساس الكيان الجزائري سواء من حيث التاريخ أو الجغرافيا، وأنصار المشروع ألتعريبي الذين يختبئون تارة وراء " الحداثة" والحداثة مطلب للجزائريين منذ الاستقلال، وتارة وراء " الأمازيغية" وهي أصل الشعب الجزائري وان أسيء التعامل معها في بعض المراحل فالثقافة التي تسعى المرحلة الجديدة إلى تكريسها تنطلق من حاجة الشعب الجزائري الى الكثير من الوقت ليفهموا بان هذه العناصر لابد أن تتكامل لتشكل وحدة واحدة منسجمة، وان ذلك شرطا ضروريا لا يمكن تجاوزه قبل ممارسة الديمقراطية، كما أنهم بحاجة الي العيش الجماعي والمبادرة الجماعية والعمل الجماعي، قبل ان يصلو الى ذلك الطور الذي لا يؤدي فيه تناقض الطروحات الى نشوب الاقتتال، واللجوء الى العنف لحل النزاعات والاختلافـوا ٍنما اللجوء الى حلول توافقية الوسطية وتبني قواعد العيش المشترك والمصالح المشتركة.[1]

وفي هذا الصدد سعت الجزائر في مشروعها الجديد ما بعد انتخاب بوتفليقة الى ترقية الإئتلاف الحكومي الذي طبع مرحلة الأزمة خاصة بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة

[1] - مرجع سابق، ص 04 .

الوطنية حيث رأت الأحزاب المشكلة لهذا التحالف ان الديمقراطية تحتاج الى امن سياسي يعترف فيه المتنافسون ببعضهم البعض وان بناء هذه الديمقراطية واستقرارها يحتاج الى زمن لابد من احترامه.[1]

كما ان مكاسب الوئام المدني والمصالحة الوطنية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في فترة الراهنة تحتاج الى الإستقرار والاستمرارية مادام الإتجاه صحيحا، او على الأقل ما يعتقده المتحالفون وما يمثلونه من امتداد جماهيري، ومن شان هذا الإستقرار وهذه الاستمرارية ان يجعلا من الممكن بروز تحالف سياسي كبير يؤسس للتوجه نحو العصرنة ويعترف ويقبل بكل احترام الإختلاف والتنوع ولكنه مجند من اجل قيمة واحدة الا وهي بناء وديمومة الجزائر العصرية.[(2)]

فالتحالف السياسي الذي شهدته الجزائر يهدف الى ترقية العمل المشترك من اجل تعزيز استقرار البلاد وتراكم التجربة، ومكافحة الإرهاب وعدم الخلط بينه وبين الإسلام وبينه وبين حق الشعوب في الكفاح ضد الإستعمار والدفاع عن الوحدة الوطنية ارضا وشعبا، وكذا الهوية الوطنية بابعادها الثلاث ودعم المواقف الجزائرية على المستوي الدولى، وتعميق الإصلاحات السياسية و الإقتصادية والإجتماعية في اطار القيم الوطنية.[(3)]

لقد جسد التحالف الرئاسي في 16 فيفري 2004 حقيقة الثقافة السياسية المنشودة في فترة ما بعد الأزمة والمتمثلة في السلم والمصالحة الوطنية الشاملة وتنازلت الزعامات لبعضها البعض، وفك الإشتباك بين الإسلامي والعلماني وتكاتفت جهود الجميع ولو في المرحلة الراهنة حول برنامج واحد: هو برنامج رئيس الجمهورية، وقد عبر عن ذلك فخامة الرئيس في خطاب القاه في فندق الأوراسي بمناسبة ترشحه لعهدة ثانية قائلا: « ان الموضوع ليس موضوع زعامات انه موضوع شعب، موضوع وطن، موضوع سيادة وامة، وهذه بلادنا نحن فيها جميعا صالح وغير صالح، ومؤمن وغير مؤمن، كلنا شركاء في هذا الوطن...وهذا الأمر

[1] - فاروق أبو سراج الذهب، "هل تحقق حلم الشيخ محفوظ نحناح في بناء الجماعة الوطنية"، النبأ، العدد : 376، بتاريخ 01 مارس 2004 ،ص 13.
[2] - عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق، الجزائر: د.د.ن، 2004، ص 127.
[3] - حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي: نص التحالف الرئاسي، الجزائر (فندق الأوراسي) يوم الإثنين 25 ذي الحجة 1424 الموافق لـ 16 فيفري 2004 .

يجب أن يكون مفهوم فالجزائر يون مسلمة، فان لكل ابناءها مهما كانمشار بهم لهم فيها نصيب ومن حقهم ان يتضامنوا ضمن هذه المصالحة هي تجميع الشعب الجزائري، كله دون استثناء ولا اقصاء في نطاق اختلاف الآراء السياسية، وكذلك في نطاق الوطن الواحد الذي هو فوق الجميع، وهي كذلك تجميع الشعب حول هويته الوطنية، التي لا تقبل التجزئة والتي لا تكون محل مشاجرة، سوف نعمل جميعنا من اجل مجد الإسلام ذلك اننا جميعنا مسلمون، وسوف نعمل جميعا من اجل اشعاع الحضارة العربية الإسلامية التي يعتبر شعبنا احد صناعها واحد المستفيدين منها وترقية امازيغيتنا، وذلك لأننا جميعا امازيغيون ومنذ فجر التاريخ ...»[1]

المطلب الثالث: مشروع العفو الشامل.

بعد النتائج الجيدة التي حققها كل من الوئام المدني والمصالحة الوطنية يتوقع مراقبوا الشان السياسي ان تشهد العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترسيم مشروع (العفو الشامل) كوصفة أخيرة لطي ملف الفتنة الوطنية المزمنة، كما يرتقب ان يخضع الدستور الى مراجعة شاملة في غضون ستة الأشهر المقبلة.

يتموقع ملف «العفو الشامل» الذي لوح به الرئيس مرارا منذ 2004 كاحد اكبر رهانات المرحلة المقبلة، وتذهب مصادر الى ان ما قيل بشان العفو الشامل غير موجه الى الإستهلاك ألظرفي بل يمثل أجندة هامة بيد بوتفليقة يعتزم الذهاب اليها عبر تنظيم ثالث استشارة شعبية منذ وصوله الرئاسة.

ويعتقد ان بوتفليقة سيطلق رابع مشروع لإنهاء الأزمة الوطنية المزمنة بعد قانون الرحمة الذي صدر في عهد الرئيس السابق اليمين زروال وقانون الوئام المدني الذي دشن به بوتفليقة وصوله الى سدة الحكم سنة 1999 وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، المزكي شعبيا في خريف 2005 ، يبدوا ان ملامح المشروع لم تتضح بعد، ويجهل عما اذا كان سيجري توسيعها لتشمل اقرار صفح على عموم الشخصيات المعارضة ام سيجري حصرها في اجراءات عفو خاصة عما تبقي من غلاة التمرد ؟.[2]

[1] - السيد عبد العزيز بوتفليقة: خطاب اعلان الترشح لعهدة ثانية، الجزائر، فندق الأوراسي، الأحد 01 محرم 1425 الموافق لـ 22 فيفري 2004.

[2] - كامل الشيرازي، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني . http://elections,echouroukonline.com/articles/197435.htmp

وقال الرئيس في حملته الانتخابية مطلع افريل 2009: " في حالة تزكية الشعب الجزائري لي، فان فترتي الرئاسية المقبلة ستكون مقترنة بعودة السلم النهائي في البلاد" ملفتا الى انه سوف سيتابع سياسة المصالحة مهما كلفه ذلك(..)، مثلما شدد على أنه " لن يرضخ لاي ضغوط"، مثلما لم يخف أمنيته ان "يحضر العفو الشامل"، ويقحم فيه عموم الجزائريين بصرف النظر عن مناهلهم ومشاربهم السياسية شريطة ان يتم هذا العفو قبل نزول اخر مسلح من الجبال، بعدما نجحت خطة المصالحة في استيعاب نحو ثلاثمائة مسلح والعفو عن 2200 من مساجين الارهاب".

ولوح بوتفليقة قبل اشهر باحتمال اقرار اجراءات تكميلية لخطة المصالحة، وفهم كلام بوتفليقة على انه احالة وجود مشروع مبادرة جديدة يجري التحضير لها وقد يتم الاعلان عنها على مواطنيه في غضون الفترة القادمة، ولعل توكيد الرئيس في سائر خطاباته على استمراره في انتهاج سياسة المصالحة رغم تصعيد غلاة العنف لهجماتهم، يحمل في طياته نية واضحة من بوتفليقة للذهاب بعيدا في تطوير المصالحة الجزائرية وتدعيم مسارها باجراءات مستحدثة.

و سبق لـ" مصطفى فاروق قسنطيني" رئيس اللجنة الوطنية لحماية وترقية حقوق الانسان، ان ابرز يقينه من ذهاب الجزائر الى عفو شامل يطوي آخر حلقات الازمة الجزائرية المزمنة، بيد ان المحامي المخضرم لم يكشف عن تاريخ محدد لعملية ظلت رهينة دعوات متضاربة على مدار الست سنوات المنقضية.

وبشأن امكانية اصدار هذا العفو في آجال قريبة، يلفت قسنطيني الذي يدير الهيئة الحقوقية المذكورة منذ ربيع عام 2002، ان اقرار العفو الشامل من صلاحية بوتفليقة"وحدة دون سواء" ويعلق محدثنا بهذا الصدد: "المادتان 47 و 48 من ميثاق السلم تخولان للرئيس حق اتخاذ تدابير تكميلية للمصالحة، والامر يرجع له في اتخاذ القرار اللائق.

وابدى قسنطيني تشبعه التام بحتمية اعتماد منهج العفو الشامل لانهاء حقبة سوداء استمرت منذ شتاء 1992 وتسببت في مقتل مائتي الف شخص، مشيرا الى ان جميع الدول التي عانت من حروب اهلية، انتهى بها المطاف الى تبني عفو شامل.

وبحسب قسنطيني فان ثمة تدابير ستستفيد منها فئات متضررة من الازمة الامنية، ويتعلق الامر بتعويض الآلاف من الاشخاص الذي جرى الزج بهم في محتشدات بالصحراء الجزائرية بين سنتي 1992 و 1995 ليتم اطلاق سراحهم من دون اي محاكمات لاتهامهم بالانتماء ومناصرة الحزب الاسلامي المحظور «جبهة الانقاذ الاسلامية».

ويرتقب ترسيم اجراءات اضافية يستفيد منها الآلاف من جرى فصلهم من وظائفهم في بحر التسعينات القرن الماضي على خلفية التهمة ذاتها وهي الاشتباه في انخراطهم ضمن صفوف التشكيلة الاسلامية المحظورة، وجدد مسؤول الهيئة الحقوقية تأكيده على أحقية هؤلاء المفصولين في العودة الى مناصب عملهم، تبعا لكون الامكانيات موجودة والنصوص موجودة والارادة السياسية موجودة ايضا، على حد تعبيره.[1]

[1]- كامل شيرازي، مرجع سابق

المبحث الثالث: برامج التنمية في الجزائر:

تتميز مع بداية الالفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية الى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والامن بهدف تحسين بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي وذلك بتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2015، حيث رصدت أموال كبيرة للوصول الى الهدف المنشود باتباع برامج تساعدهم على ذلك، وسنتطرق من خلال دراسة هذا البرامج في المطالب التالية:

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

في خطوة جديدة لاعادة بعث التنمية الوطنية، قامت الدولة باقرار برامج متوسطة المدى لدعم النمو الاقتصادي تبنتها الحكومة تمثلت في: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

قررت الحكومة تخصيص غلاف مالي هام قدره 525 مليار دينار لتنفيذ برنامج ثلاثي يتعلق بدعم الانعاش الاقتصادي، يمتد من 2001 الى 2004، يهدف أساسا الى توفير السكن، فتح مناصب شغل ودعم القطاع المنتج للقيمة المضافة والثروة[1]، وكذا من أجل توفير المنشآت القاعدية عبر التراب الوطني والتي تؤدي لجلب المستثمرين الأجانب والمحليين قصد إعادة بعث الاقتصاد الوطني وترقية المستوى المعيشي للسكان وكذلك تنمية الموارد البشرية، لذلك يعتبر أهم مشروع يوضع حيز التنفيذ منذ عقود.

وفي هذا الصدد فان المبادرة بتنفيذ برنامج استثمار عمومي قصد دعم الانعاش، يهدف الى الشروع في عملية دفع وتحفيز فعالة للاقتصاد الوطني والى انعاش مسار تنمية طويلة لمدى وذلك من أجل إعادة تحريك الجهاز الإنتاجي.*

*-تدخل رئيس الحكومة يوم 2 جويلية 2001 ردا على إشغالات النواب حول الوضع العام للبلاد لاسيما تفاصيل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .
**تدخل وزير المالية يوم 2 جويلية 2001 لتقديم مشروع قانون المالية التكميلي وعرض الإجراءات المتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

ان الاجراءات المتعلقة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم الوحدات الانتاجية تم اتخاذها بمراعاة مجموعة من المقاييس والسياسات المرافقة.**

ويمكن سرد أهم محاور وأهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي فيما يلي

- التنمية المحلية
- اعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاجتماعية والاقتصادية
- تأهيل مستوى بعض مناطق البلاد
- تنمية الموارد البشرية.

أ- مفهوم برنامج الانعاش الاقتصادي: هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات[1]

1- المخطط الثلاثي 2001-2004: وسمي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج الي حوالي 7 مليار دولار أمريكي ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج اي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد اضافة عمليات اعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التحويلات الاضافية الأخرى.

2- المخطط الخماسي الأول2005-2009: ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج اي ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج اي حوالي 130 مليار دولار أمريكي.

3- المخطط الخماسي الثاني: 2010-2014 ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي خصصت له مبالغ مالية اجمالية قدرها 21.214 دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ويدخل هذا البرنامج ضمن

[1]- محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"،مجلة الباحث : ورقلة، عدد 10، 2012، ص ص 48، 49.

السياسة الاقلاع الإقتصادي مليا وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية التي سببته الازمة الامنية

وتعتمد سياسة الانعاش الاقتصادي على الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب
- الانفاق العمومي الكلي(استهلاكي، واستثماري) زيادة الدولة في الاستثمار العمومي.
- مشروعات الأشغال الكبرى (مثل مشروعات البنى التحتية وتمثل قاعدة للاقتصاد)
- تخفيض الضرائب على الافراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، تحريك عجلة الاقتصاد.[1]

الهدف من برنامج الانعاش الاقتصادي: نجد هذه السياسة لها أصل في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكبير الذي يدعوا الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتنشيط وتفعيل الطلب الكلي الفعال وتحريك اقتصادها.

حيث تتمثل أهداف سياسة الانعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية لسكان.

وتبرز أهداف الانتعاش الاقتصادي كذلك وفق المخططات الثلاث:

- دعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري، النقل
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية

[1] - نبيل بوفيح، "دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة «2000-2010»، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، العدد: 9، 2013، ص 43.

- تطوير واصلاح القطاع الاداري الحكومي
- دعم الفلاحة والتنمية الريفية
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

ان المتأمل في هذه الاهداف يدرك بان طموحات الحكومة كبيرة ونظرتها للتنمية كانت واسعة وشاملة غير ان النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة.

تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي:

ان تقييم فعالية اي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الاهداف المحددة لها، وبالتالي نقول عن سياسة برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر والتي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة، اذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا ومعدل البطالة لا يزال مرتفعا ومعدل التضخم يزداد يوما بعد يوم أما على صعيد القيم فقد اختلف منظومة القيم الثروة قبل العمل، ضمن بديهيات الاعمال أن العمل أساس الثروة والرفاه وكسب أساس القوت والمعاش لكن يمكن أن تكسب سيارة دون عناء وتصبح رجل أعمال وصاحب مال بدون عمل وجهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، والتي نزعت منهم روح العمل والكد وغرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد.[1]

سمحت العائدات النفطية التي ارتفعت بشكل معتبر بعد سنة 2000 للسلطات العمومية في الجزائر بالانطلاق في سلسلة من الاستثمارات العمومية، بعد عشرية التسعينات التي تميزت بوضعية مالية صعبة جراء تدهور المداخيل النفطية وانتهاج سياسات مالية متشددة رافقت الاصلاحات الهيكلية تحت اشراف مؤسسات التمويل الدولي، وقد تسببت هذه الوضعية اضافة الى المشاكل الامنية وعدم الاستقرار السياسي

[1]- صندوق النقد الدولي، دليل احصائيات الجزائر، بتاريخ 30-04-2014 على موقع www.imp.org/external/puls/ft1set/2005/cro550.pof .

طيلة هذه العشرية في تفاقم البطالة وازمة السكن وتدهور البنية التحتية ونزوح مئات الآلاف من سكان الأرياف، واختلال في توزع النشاط الاقتصادي وضعف اداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد تم إطلاق الاستثمارات العمومية على شكل مجموعة من البرامج التنموية يحتوي كل برنامج على مجموعة من المحاور ذات أهداف محددة، وتمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (psre) للفترة 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (pcsc) الخاص بالفترة 2005-2009 وارفق هذا البرنامج ببرنامجين تكميليين آخرين هما البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا ويمتد هذان البرنامجان على الفترة 2006-2009، كما تم في ماي 2010 إطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 بتكلفة كبيرة جدا قدرت بحوالي 286 مليار دولار من أجل مواصلة انجاز المشاريع السابقة غير المستكملة وانجاز مشاريع أخرى في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين مستوى المعيشة.

المطلب الثاني :مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

(Le Programme Complémentaire De Soutien a La Croissance)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 يتعلق بالفترة 2005-2009، وفي اطار مواصلة إسترتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة[1]

وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على خمسة (05) أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور

[1] - الجريدة الرسمية رقم 169 المتضمنة:مداولات المجلس الشعبي الوطني السنة الرابعة،19 أكتوبر 2005،ص 7.

بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل اطلاق البرنامج التكميلي، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في[1]:

أولا: تحسين ظروف معيشة السكان: وخصص لهذا المحور 1908.5 مليار دج.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 مليار دج.

ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج.

رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج.

خامسا: تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.

كما يجب التنبيه الى ان مبلغ 55 مليار دولار يمثل المخصصات الاولية المعلنة عند اطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار[2]، واذا أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 فقد تجاوزت 13809 مليار دينار (أكثر من 180 مليار دولار).[3]

[1]- مصالح رئاسة الحكومة، ملف "البرنامج لتكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، أفريل 2005، ص6 و ص7.

[2] - Rapport N° 36270-DZ, volume 1(texte principal), «République Algérienne a la recherche d'un investissement public de qualité », La Banque Mondiale 15 aout 2007, p 13.

[3] - Note de presentation du projet d'ordonnance Loi de finances complementaire ,Ministre des Finances , 15/07/2008, p4.

الجدول رقم (5): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	405
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/medie/PDF/texteReference/TextEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (26-11-2010)

من خلال هذا الجدول يتضح أن تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85% منه:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.

- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الاقليم).

والغرض من الاموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع)، وتطوير الخدمات وتحديثها، بالاضافة الى تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال.

1-2-1-3 برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال

السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين هما[1]:

* استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

* واطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني، والمجاهدين الى هذه الدينامية الجديدة التي تأتي امتدادا للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه منذ عقد.

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من مورده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص: في قطاع الاشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الاقليم والبيئة، تحسين امكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وادارات وضبط الضرائب والتجارة والعمل.

بالاضافة الى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير

[1]- محمد أحمد الدوري،محاضرات في الإقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات،الجزائر:1983 ص14 .

القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع انشاء مناصب الشغل، مرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعت ومراكز التكوين المهني، ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.[1]

المطلب الثالث: معوقات وتحديات التنمية في الجزائر

توجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات نذكر منها:

أولا: البطالة

يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق نجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة حيث بلغت البطالة حسب الاحصائيات الرسمية سنة 2010 معدل 10.0%ووصلت هذه النسبة عند الشباب (16-24 سنة) حوالي 21.5%كما يلاحظ أن نسبة البطالة عند الذين لا يملكون أية شهادات تبلغ 7.3% بينما ترتفع عند خريجي التعليم العالي الى 21.4% .[2] وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بامكانها ان تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة وتساهم في زيادة الناتج المحلي.

ثانيا: مشكلة السكن

رغم ان مجموع الحظيرة الوطنية للسكن قدر في نهاية 2009 بحوالي 7.090.000 وحدة سكنية بمعدل 4.89 شخص في السكن بعد أن وصل سنة 1998 الى معدل 5.79 شخص في السكن الواحد[3]،

[1] - Helene Ojonfelkit,rente, Développement du recteur productif et croissance en algerie,AFD document de travail N°64, juin 2008, p 6.
[2] - Rapport «Emploi et Chomage au 4eme trimestre 2010», Office National des statistiques, p 1.
[3] -La revue de l'habitat,Minstere de l'habitat et de l'urbanisme, N°06, janvier 2011, p6.

الا أن مشكلة السكن تبقى من المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية وتهدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر، حيث يكثر الطلب بشكل مستمر ولا تلبي المشاريع المنجزة الحاجيات المتزايدة للعائلات.

ثالثا: التوزيع الجهوي غير العادل للأنشطة الاقتصادية

وهذا ما يتطلب انفاقا كبيرا في مجال البنية التحتية في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب، كما يرى بعض الخبراء أن التنسيق الفعال بين آليات الدعم والمراقبة والتوجيه المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات محركا أساسيا للتنمية المستدامة في مختلف المناطق[1].

رابعا: ضعف الانتاج الزراعي

رغم الانفاق المتزايد في هذا القطاع، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين الا ان المنتوجات الزراعية تبقى ضعيفة حيث بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية 7.167 مليار دولار[2]، ويعود ضعف الإنتاج الزراعي الى توجيه الدعم الفلاحي بطرق بيروقراطية لا تخضع لسياسات مدروسة تهدف الى تحسين أداء القطاع، اضافة الى عامل الجفاف وقلة المياه الذي يؤثر كثيرا.

خامسا: الهيكل الانتاجي غير المتنوع

يرتكز الهيكل الانتاجي في الجزائر على الصناعات الاستخراجية النفطية رغم ان السلطات العمومية شرعت في استراتيجية " ترقية الصادرات من غير المحروقات" في أعقاب أزمة 1986[3]، وتشير بعض التقارير المؤسسات الدولية عن الجزائر الى انه رغم المؤشرات المالية الجيدة الحالية وفي المدى المتوسط (آفاق 2015) الا أنه يجب على السلطات العمومية القيام بالاجراءات اللازمة لتعزيز الايرادات خارج قطاع المحروقات بالتوازي مع تشجيع انشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتخفيف العراقيل الجبائية

[1]- صالح صالحي،" أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الاشكاليات وأفاق التنمية، 18-22 جانفي 2004.

[2]- تقرير مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2008، مديرية الجمارك.

[3]- سكينة بن حمود، استراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،الجزائر، العدد: 17، 2008، ص163.

عليها من أجل التقليل من تبعية الاقتصاد الوطني شبه المطلقة لعائدات صادرات المحروقات[1]، حيث لا تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الإجمالية.

والجدول التالي يبين نسب الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

الجدول رقم (12)

نسبة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة 2000-2010

السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار $)	صادرات المحروقات (مليار $)	مجموع الصادرات (مليار $)	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
2000	0.59	21.06	21.65	% 2.72
2001	0.56	18.53	19.09	% 2.93
2002	0.61	1811	18.72	% 3.26
2003	0.47	23.99	24.46	% 1.92
2004	0.67	31.55	32.22	% 2.08
2005	0.74	45.59	46.33	% 1.59
2006	1.13	53.61	54.74	% 2.06
2007	0.98	59.61	60.59	% 1.62
2008	1.40	77.19	78.59	% 1.78
2009	0.77	44.41	45.18	% 1.70
2010	1.07	56.12	57.19	% 1.87

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

*Rapport «Tendance Monétaires et Financières au second semestre de 2010», Banque d'Algérie.

نلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تمثل إلا جزءا يسيرا من الصادرات الإجمالية، حيث لم تصل حتى الى قيمة 1.5 مليار دولار منذ 2000 والى غاية سنة 2010 رغم ارتفاعها النسبي طيلة الفترة 2004-2010، وكانت أعلى نسبة وصلت إليها الصادرات خارج المحروقات هي

[1] - Rapport des Services du FMI pour les consultations de 2010 «Algerie», N°11/39, Fond Monétaire Internationale, Mars 2011, p13.

3.26% سنة 2002 التي قابلها أقل قيمة لعائدات صادرات المحروقات 18.11% مليار دولار، وقد سجلت قيمة الصادرات خراج المحروقات سنة 2009 انخفاضا نسبيا بسبب الانعكاسات السلبية لتداعيات الأزمة المالية في هذه السنة على حجم المبادلات التجارية الدولية، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 مع عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي.

وا إضافة إلى المعوقات يمكن إجمال التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر في ثلاثة مجالات[1]:

التحدي الأول: إدارة إيرادات النفط من منظور طويل الأمد

وهذا من أجل تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات أسعار النفط حيث تواصل تطورات قطاع النفط تحديد آفاق النمو في المستقبل، وهنا يجب على الحكومة أن تتبع سياسات تمكن من التقليل من أثر تغيرات الإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية، حيث انهمازال إعداد الموازنة العامة خاضعا لسعر برميل النفط حيث أعدت موازنة 2011 على أساس متوسط سعر 37 دولار للبرميل.

التحدي الثاني: تنويع الصادرات

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية يتطلب توجيه الموارد النفطية لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية[2]، وفي ظل وجود امكانيات كبيرة في المجالات غير النفطية كالسياحة والزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل وجود موارد بشرية هائلة ووفرة الموارد المالية فان لدى الجزائر امكانيات جيدة لتحقيق النمو السريع والمستدام في القطاع غير النفطي، وفي هذا الاطار فان تنمية القطاع الخاص الناشئ بشكل يجعله أكثر فعالية تشكل ضرورة بالغة لتحقيق استدامة النمو وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية، ويمكن حصر أهم العقبات الرئيسية التي تعترض القطاع الخاص فيما يلي:

1- السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي

[1]- محمد مسعي ،مرجع سابق،ص37.

[2]- أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، الكويت: 1982، ص 43.

2- صعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية

3- صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات

4- الحواجز الإدارية وصعوبة الحصول على المعلومات

5- عدم كفاية منشآت البنية الأساسية

6- نقص اللوائح التنظيمية وعدم وجود إطار قانوني محفز.

التحدي الثالث: تحسين قدرة الحصول على خدمات عامة جيدة

حيث يلاحظ أن الخدمات العامة الجيدة غير متاحة إما بسبب عدم الفعالية أو عدم كفاية الخدمات المقدمة مثل ضعف نظام التعليم ونقص المرافق الصحية رغم أن الحصول على خدمات الرعاية الصحية قد تحسنت نوعا ما[1].

كما يلاحظ التفاوت الكبير في تقديم الخدمات العامة بين المدن الكبرى ومناطق الجنوب والولايات الداخلية، لذا فانه من الضروري إجراء المزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية وجودة تقديم الخدمات العامة، وتشمل التحديات في هذا المجال:

1. انتشار الأمراض المزمنة والمعدية
2. عدم كفاية الخدمات الوقائية المعنية بصحة النساء
3. عدم وجود الشفافية في توزيع المساعدات الاجتماعية، كما أن أنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي تو اجه صعوبات مالية نتيجة تقلص الاشتراكات وتزايد المنافع.
4. صعوبة الحصول على المساكن اللائقة وخدمات إمدادات المياه والصرف الحي خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى والفقير ة.

[1]-تقرير التنمية البشرية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2008

تقييم:

لا يزال الهيكل الاقتصادي في الجزائر مرتكزا على عائدات قطاع المحروقات حيث تشكل إيرادات هذا القطاع نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، وتبقى مساهمة القطاعات الأخرى ضعيفة بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها الجزائر والتي تسمح بتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصيد البحري وتربية المائيات والقطاع السياحي، وزيادة مساهمة هذه القطاعات في خلق الثروة ودفع عجلة التنمية في جميع المجالات.

أما فيما يتعلق بقياس الوضعية التنموية واستنادا الى مؤشرات التنمية المعمول بها دوليا فان هنالك تطورا ملحوظا في بعض المؤشرات خاصة المؤشرات التي تقيس وضعية التنمية البشرية، حيث تحسن ترتيب الجزائر في دليل التنمية البشرية الخاص بتقرير التنمية البشرية لعام 2010 وارتقت الى المرتبة 84 ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بعد أن كانت في تقرير سنة 2009 في المرتبة 104 ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ويرجع ذلك الى تحسين الخدمات المقدمة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وسياسات محاربة الفقر ودعم الفئات الهشة، ولكن بالرغم من هذا التحسن تبين بعض المؤشرات أن الجهود المبذولة غير كافية ويجب وضع سياسات أكثر فاعلية خاصة في ما يتعلق بالبطالة ومؤشرات إدارة الحكم المتعلقة بحكم القانون ونوعية المؤسسات ومدى انتشار الفساد والرشوة.

وبخصوص العراقيل والتحديات التي تعترض عملية التنمية في الجزائر، إضافة إلى العراقيل المتعلقة بالهيكل الإنتاجي غير المتنوع والاختلال الموجود على مستوى التوزع الجهوي للأنشطة الاقتصادية تشكل البطالة المرتفعة وأزمة السكن معوقات كبيرة تعترض التنمية الاقتصادية، كما أن هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الوطني أبرزها ضرورة التقليل ومن الارتباط الكبير بالعائدات النفطيةوا إدارة هذه العائدات بمنظور التنمية المستدامة التي تحافظ على حقوق الأجيال القادمة، ويضاف إلى ذاك تحديات تحسين الخدمات

العامة المقدمة وتنويع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية.

ملخص الفصل الثاني:

خصص الفصل الثاني للتعمق في القواعد والأسس التي ساهمت في القفزة النوعية التي قامت بها الدولة الجزائرية في مجالات الأمن والتنمية حيث أبرزنا فيها ملامح الديمقراطية والتي تمثلت في الانتقال من الأحادية غلى التعددية الحزبية واتخاذها الانتخابات كمبدأ للشرعية،وفصلنا كذلك في الأساليب التي قام بها رئيس الجمهورية لاسترجاع الأمن و السلم من خلال قانون الوئام المدني و المصالحة الوطنية و أهمية أبعادها تناولنا كذلك برامج تنموية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي للنمو في تحريك الاقتصاد الجز ائري مع إبراز أهم المعوقات والتحديات.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

تعتبر الجزائر من الدول الافريقية السائر ة في طريق النمو وعلى الرغم من هذا فقد استطاعت أن تخرج من الأزمات التي واجهتها باعتمادها على العديد من الاستراتيجيات التي لم تكن مجرد حبر على ورق بل جاءت بوعود واضحة و أهداف دقيقة وحنكة وخبرة سياسية، يمكن القول انه لو نعيد عجلة التاريخ إلى الوراء والى سنة 1990 بالضبط نجد الجزائريين وبدون استثناء وبمختلف شرائحهم و أطيافهم واكبر المتشائمين لم يكونوا يتوقعوا إلى ماهية عليه اليوم الجزائر.

ومن خلال هذه الدراسة التي تناولت فيها موضوعا بالغ الأهمية يتعلق بالأمن والتنمية في الجزائر يمكن تحديد النتائج المحصل عليها من البحث فيما يلي:

- تجسد الاهتمام الدولي لمفهومي الأمن والتنمية وضع بقية الدول في ضغوطات للوصول إلى التبني هذين المفهومين.
- إن طبيعة علاقة الأمن بالتنمية علاقة تكاملية فلا تحقق عملية التنمية بغياب عامل الأمن.
- الأسباب التي دفعت النظام إلى التفسير والتوجه من الأحادية إلى التعددية السياسية الحزبية والتأكيد على أن أحداث 5 أكتوبر 1988 تعد نقطة تحول حاسمة بتاريخ الجزائر.
- الدور المهم الذي قام به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في استرجاع الأمن والسلم بخبرته وحنكته السياسية استطاع الوصول الى ما يصبوا إليه الجزائريين انطلاقا من قانون الوئام المدني إلى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي ظهرت كمطلب سياسي وشعبي.
- مساهمة البرامج التنموية في تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الأفضل.
- بالرغم من التحديات والمعوقات التي تواجه الجزائر إلا أنها وصلت إلى وضع أكثر رفاه وعيش كريم على غرار السنوات الماضية.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــع

القرآن الكريم

سورة قريش ، الآية الثالثة.

النصوص القانونية:

أولا : الأوامر

1. الأمر رقم 01 -06 المؤرخ في 28 محرم الموافق ل 27 فبراير2006،المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،الجريدة الرسمية ،رقم 11 بتاريخ 29 محرم 1427،الموافق ل 28 فبراير 2006.
2. الجريدة الرسمية رقم 169 المتضمنة:مداولات المجلس الشعبي الوطني السنة الرابعة،19 أكتوبر 2005.

المراسيم

3. مرسوم رئاسي رقم 05،287،المؤرخ في :09 رجب 1426 الموافق ل 14 أوت 2005،المتعلق بمشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

التقارير

4. تقرير منظمة الصحة العالمية، (دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح)، معهد الدراسات البيئية، جامعة تورنتو، كندا، 1986.
5. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (التجربة في مجال تنمية المجتمعات المحلية)، منشورات اليونسكو، الأمم المتحدة 1998 .
6. تقرير مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2008، مديرية الجمارك.
7. تقرير التنمية البشرية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2008

الكتب

1. جاستون بوتول، السلم المسلح، تر: أكرم ديري، القاهرة، المكتبة لأنجلو مصرية، 1958، ص38
2. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في طل النظام العالمي الجديد عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
3. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

4. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر، 1985.
5. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
6. إبراهيم زكي، خورشيد، احمد الشنتناوي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، [د، ت، ن].
7. منى أبو الفضل، الأمة القطب، القاهرة: مكتبة الطوبجي، 1982.
8. علام أشرف، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، القاهرة: مجموعة النيل، 2008.
9. عبد المجيد الصادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976.
10. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
11. اليسون ج. ل. بيليز، الأمن ونزع التسلح، تر: حسن حسن السويد: معهد ستوكولهم لأبحاث السلام الدولي، 2007.
12. ذياب موسى البدانية، الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض: جامعة الدول العربية، 2011.
13. هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
14. جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية. 1990.
15. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
16. شقق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ أسس تطبيقات، ج1، القاهرة: [د.د.ن]، 2006.
17. محمود محمد محمود، التنمية في ظل عالم متغير، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع ، 2008.
18. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1996.
19. احمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية،ط2، القاهرة: دار المعارف، 1981.

20. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

21. عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2001 .

22. سالم بن تركي، التنمية في عالم الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000 .

23. عبد المطلب المجيد، مرجع سابق، ص 186

24. عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المعوقات وللممكنات في المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص136

25. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، ط2، الإسكندرية : المكتبة الجامعية للنشر والتزيع، 2000، ص290.

26. رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، [د.ب.ن]: المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، 2002.

27. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998.

28. ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية ، تر : حمدي عبد الرحمان، محمد عبد الحميد، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

29. علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي، أبو ظبي: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص ص 11، 19

30. غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، عمان: دار الأمل، 1993.

31. روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

32. أحمد طعيبة: "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر: 1988 الى 1994 " مذكرة الماجستير(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،1997)، ص ص 114،115.

33. محمد عباس: "التحالف ضد التعريب"، أسبوعية الشروق، العدد 285 الصادر ة في 22 الى 29 أكتوبر 1996 .

34. ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية الحزبية،قالمة ،مديرية النشر للجامعة ، 2006 .

35. اسماعيل قيرة ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.
36. أويحي لعيفة، النظام الدستوري في الجزائر، {و.م.ن}، 2002.
37. عبد القادر عبد العالي، الاصلاحات السياسية نتائجها بعد الانتخابات التشريعية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
38. اليامين زروال ،برنامج ترشح للانتخابات الرئاسية، الجزائر: 1995، ص09 ولتفصيل أكثر أنظر الفقرة 42
39. خالد الشايب، عبد الرحمان كابوية، التحدي: بوتفليقة الرئيس وحصيلته، الجزائر: دار الحكمة، 2004.
40. دليلة بركان، عبد العزيز بوتفليقةرجل السلام والتحدي، الجزائر: المكتبة العصرية، {د.ت.ن}.
41. محي الدين عميمور، الجزائر والكابوس، الجزائر: درا هومة، 2003.
42. عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق، الجزائر: د.د.ن، 2004.
43. مصالح رئاسة الحكومة، ملف "البرنامج لتكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، أفريل 2005..
44. محمد أحمد الدوري،محاضرات في الإقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات،الجزائر:1983.
45. أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، الكويت: 1982.

المجلات والدوريات

48. الحربي سليمان عبد الله، " مفهوم الأمن، مستوياته، وصيغة، وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 19، 2012.
49. احمد جمعة حسنين، " التربية وتنمية المجتمع"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد : 1، العدد 8 ، جانفي 1992.
50. صديق شهاب، "المصالحة الوطنية ... قيم ... ضمانات" ، مجلة الفكر البرلماني، العدد8 0، مارس 2005.
51. نشوان الحمو ،" مع اقتراب موعد الانتخابات... المجتمع الجزائري... في حالة ترقب"، أسرار الشرق الاوسط، العدد 92، 2004.
52. فاروق أبو سراج الذهب، "هل تحقق حلم الشيخ محفوظ نحناح في بناء الجماعة الوطنية"، النبأ، العدد : 376، بتاريخ 01 مارس 2004.

53. محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"،مجلة الباحث : ورقلة، عدد 10، 2012.

54. نبيل بوفيح، "دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة «2000-2010» مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، العدد: 9، 2013.

55. سكينة بن حمود، استراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،الجزائر، العدد: 17، 2008.

الجرائد :

56. حمدي بحري، "المصلحة الوطنية: خيار أم شعار"،جريدة الشروق اليومي، العدد 1275، بتاريخ 2005/01/11 .

57. خطاب رئيس الجمهوررية السيد عبدالعزيز بوتفليقة، امام اطارات الأمة، بنادي الصنوبر، (قصر الأمم)، جريدة الشعب، العدد 12522، بتاريخ 2001/04/28.

الدراسات غير منشورة

المذكرات

58. خالد معمري، "التنظيم في الدراسات المنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، رسالة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)2008).

59. العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (1945، 2006)"، أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).

60. قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظاراة العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010).

61. وسيلة دراز، حسيبة سي عبد الله، "العولمة وانعكاسات على مفهومي الأمن الدولي والمحلي"، مذكرة ماجستير،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2001، 2002)، ص 29.

62. علي الصاوي، " الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي (مصر من 1974، 1981)، مذكرة ماجستير: (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 1988، ص6.

63. طارق رداف، "الاتحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، مذكرة ماجستير:(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، 2005) .

64. عبد الحق زغدار، "إشكالية الأمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، 2009).

65. خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، مذكرة ماجستير: (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995).

66. عفاف حبة، "التعددية الحزبية والنظام الانتخابي"، مذكرة الماجستير:(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005).

67. توازي خالد، " الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ،المكانة،الممارسة،المستقبل"، مذكرة الماجستير،(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2005).

68. لرقم رشيد، "النظم الانتخابية وأثرها على الاحزاب السياسية في الجزائر"، مذكرة ماجستير ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة 2005 ،2006).

69. محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري" ،أطروحة الدكتوراه :(كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر 2008، 2009).

70. عبد النور منصوري، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظورالامن الانساني"، مذكرة ماجستير ،(كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010).

الملتقيات

71. عمراني كربوسة، نور الصباح عكنوش، "مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكومة الرئيس بوتفليقة،" أعمال الملتقى الوطني الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، ص 07.

المحاضرات و الخطابات

72. المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية والتنمية المحلية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة إدارة محلية، 2001.

73. صالح صالحي،" أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الاشكاليات وأفاق التنمية، 18-22 جانفي 2004.

74. خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، ألقاه أمام الأمة، بتاريخ 29 ماي 1999

75. خطاب رئيس الجمهورية القاه امام الامة في 02 أوت 1999 ، والذي استدعى خلاله الهيئة الانتخابية لاستفتاء سبتمبر 1999

76. السيد عبد العزيز بوتفليقة: خطاب اعلان الترشح لعهدة ثانية، الجزائر، فندق الأوراسي، الأحد 01 محرم 1425 الموافق لـ 22 فيفري 2004

77. حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي: نص التحالف الرئاسي، الجزائر (فندق الأوراسي) يوم الإثنين 25 ذي الحجة 1424 الموافق لـ 16 فيفري 2004 .

المراجع بالاجنبية

الكتب

78. Cassel New English Dictionery.p 1037

79. Rapport des Services du FMI pour les consultations de 2010 «Algerie», N°11/39, Fond Monétaire Internationale, Mars 2011, p13.

80. Helene Ojonfelkit,rente, Développement du recteur productif et croissance en algerie,AFD document de travail N°64, juin 2008, p 6.

81. Rapport «Emploi et Chomage au 4eme trimestre 2010», Office National des statistiques, p 1.

82. La revue de l'habitat,Minstere de l'habitat et de l'urbanisme, N°06, janvier 2011, p6.

83. Rachid Tlemcen, election est elites en algerie paroles de condidat, alger :chiche pedition, 2003, p167

84. Rapport N° 36270-DZ, volume 1(texte principal), «République Algérienne a la recherche d'un investissement public de qualité », La Banque Mondiale 15 aout 2007, p 13.

85. Note de presentation du projet d'ordonnance Loi de finances complémentaire, Ministre des Finances , 15/07/2008, p4.

86. Esclassan Christine et Bouvier Michel. la décentralisation élément de la transformation d'un débat, revue. « pour ».Toulouse n°83-84.1982p7

87. Khaled Nezzar :Algérie :Echec a une régression programmée, paris, published,2001,p114.

88. Abderrahim lamchichi,l'Algerie en crise, paris :Edition L'harmattan ,1992,P288.

89. محمد نصر مهنا، مدخل الى الامن القومي العربي في عالم متغير، مصر: المكتب الجامعي الحديث [د.ت.ن]، ص27.

Bjon moller,the concept of security, the pros and con of expamion and contraction, copenhagen peace research (finland intitue 2000, p4).

90. Thiery Balzacy, «la securite :Definition, Secteurs et Niveaux d'analyse ; available. http//popups.ac le (federalisme) document php ? id=216.

91. David W.Ziegler ;war,peace and International Politicies, boston, 1984, p185.

الانترنت

92. صندوق النقد الدولي، دليل احصائيات الجزائر، بتاريخ 30-04-2014 على موقع www.imp.org/external/puls/ft1set/2005/cro550.pof.

93. كامل الشيرازي، متحصل عليه من الموقع لإلكتروني http://elections,echouroukonline.com/articles/197435.htmp .

94. نبيل بوبية، "آليات استرجاع الامن في عهد بوتفليقة"، متحصل عليه: www.bochaib.net/mas/prppoption=com=content et vit=articep=187 :algerie

95. رياض الصيداوي " دور نفي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي" على الموقع: http://www.ezzaman.com

96. سميرة نصري، "التنمية أهدافها أبعادها"، متحصل عليه:

http:/0503 SAMIRA.MAKTOOBBLOG.com/74

97. بنصر عارف، "مفهوم التنمية"، متحصل عليه::www.islamonline.net بتاريخ 23 فيفيري 2014

ملخص البحث:

شهدت جدلية الأمن والتنمية في الجزائر على غرار جل دول العالم حراكا سياسيا كبيرا نتيجة المشاكل العديدة التي كان يعاني منها النظام السياسي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي،ونتج عن ذلك تأسيس فكرة التعددية الحزبية حيث شكل دستور 1989 نقطة التحول في النظام السياسي الجزائري حيث شهدت المرحلة الأولى صعوبة كبيرة في الوصول إلى واقع أمن ومستقر من خلال الأزمات التي عاشتها الدولة في العشرية السوداء،ثم بعد ذلك جاء منعرج آخر منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة للمرة الأولى رئيسا للجزائر سنة 1999 وكانت من أصعب الفترات حيث كانت الجزائر تحتضر اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا،أين قام بالعديد من الإصلاحات والمشاريع ببعديها الداخلي والخارجي قصد إيجاد حلول نهائية للأزمة وا ٍعادة الجزائر إلى الساحة الدولية.

ولحسن الحظ الذي ساعد الجزائر على تبني برامج تنموية ضخمة هو إرتفاع عائدات قطاع المحروقات وهذا المؤشر لا يضع الدولة في تأمين نفسها من الوقوع في مشاكل أكبر.